ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
www.ecss.com.eg

مشروع إصلاح التعليم

هل يتحقق الهدف؟!

قراءة في برنامج دعم إصلاح التعليم المصري مع البنك الدولي

(2018-2025)

نسخة الكترونية

30

التحديات ونقاط الضعف

35

إجراءات مقترحة لتحقيق

أهداف الإصلاح

مشروع إصلاح التعليم

هل يتحقق الهدف؟!

قراءة في برنامج دعم إصلاح التعليم المصري
مع البنك الدولي (2018-2025)

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **جمال عبد الجواد**
مدير برنامج السياسات العامة

فريق العمل

محمود سلامة

د. **أحمد سيد داوود**

د. **إسراء علي**

أمنية صلاح

المنسق العام **نور وجيه**

إخـراج فنـي
إسلام علي

ملفات خاصة

أكتوبر 2022

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

المقدمة 4

أولاً: برنامج دعم مشروع الإصلاح: المكونات والأهداف 6

المكون الأول: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 13

المكون الثاني: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين 18

المكون الثالث: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب 11

المكون الرابع: تعزيز مستويات تقديم الخدمة من خلال التعليم القائم على الربط الشبكي 14

ثانياً: التقدم نحو الأهداف وتعديل المشروع 29

التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الأول الخاص برياض الأطفال وتعديلاته 17

التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الثاني الخاص بفاعلية المعلمين والمديرين وتعديلاته 22

التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الثالث الخاص بنظام التقييم الشامل وتعديلاته 24

التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الرابع الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي وتعديلاته 27

ثالثاً: التحديات ونقاط الضعف 18

تحديات ونقاط ضعف إدارية 31

تحديات ونقاط ضعف تكنولوجية 32

تحديات ونقاط ضعف تشريعية 33

تحديات ونقاط ضعف مجتمعية 34

رابعاً: إجراءات مقترحة لتحقيق أهداف الإصلاح 35

لتحقيق أهداف المكون الأول الخاص بمرحلة رياض الأطفال 36

لتحقيق أهداف المكون الثاني الخاص بفاعلية المعلمين والقادة التربويين 37

لتحقيق أهداف المكون الثالث الخاص بإصلاح التقييم 37

لتحقيق أهداف المكون الرابع الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي 38

عانى نظام التعليم المصري على مدار سنوات من تفاقم عدد من المشكلات المتعلقة بالبيئة المدرسية، والبنية التحتية والتكنولوجية للمدارس، والعجز الواضح في أعداد المعلمين وضعف أدائهم، مما أدى إلى تدني جودة العملية التعليمية في المدارس الحكومية، ولجوء أولياء الأمور إلى بدائل أخرى تضمن لأبنائهم مستوى تعليميًا أفضل، وهو ما أسفر عن نمو التعليم الخاص ليستحوذ على أكثر من 10% من حجم نظام التعليم في مصر، وتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية التي اعتبرتها وزارة التربية والتعليم خلال السنوات الخمس المنقضية تهديدًا مباشرًا لأي جهد إصلاحي تقوم به. إضافةً إلى ذلك، فقد ساهم انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم، وتدني جودة التعليم الابتدائي، وضعف أداء التلاميذ المصريين في الاختبارات الدولية، في تراجع ترتيب نظام التعليم المصري بجميع المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بمقارنة مستوى تنافسية الدول في مختلف المجالات حتى عام 2016، الأمر الذي انتهى إلى ضعف ثقة المجتمع في نظام التعليم المصري، وتعالت الأصوات المطالبة بالتخلي عن السياسة التعليمية المتبعة واتباع سياسة جديدة تعيد عملية التعليم والتعلم إلى المدارس وتحدث تطورًا حقيقيًا في جودة المخرج التعليمي.

وافق البنك الدولي في إبريل 2018 على دعم برنامج إصلاح التعليم المصري بقيمة 500 مليون دولار، على أن يستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات

وفي ظل الجهود التنموية الشاملة التي تبذلها الدولة المصرية في مختلف المجالات في ضوء رؤية مصر 2030 التي تستهدف بناء الإنسان المصري، بدأت وزارة التربية والتعليم في تطبيق نظام تعليم جديد كليًا في مرحلتي رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية في 2018/2019، كما بدأت خلال نفس العام الدراسي في تطبيق نظام تقييم جديد للمرحلة الثانوية بهدف إكساب الطلاب المهارات الأكاديمية والشخصية التي تمكنهم من الالتحاق بمجالات الدراسة الجامعية التي تتماشى مع متطلبات العصر الحالي. وفي هذا السياق، وافق البنك الدولي في إبريل 2018 على دعم برنامج إصلاح التعليم المصري بقيمة 500 مليون دولار، على أن يستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات بدايةً من العام الدراسي 2018/2019 وحتى 2022/2023؛ ولكن بسبب تداعيات جائحة كوفيد19- التي أدت إلى بطء معدلات الإنجاز في بعض المحاور الفرعية وعدم وضعها ضمن أولويات التنفيذ في ظل الحاجة لإيجاد بدائل تسمح باستمرار العملية التعليمية أثناء الجائحة، فقد تقرر تمديد المشروع لمدة 18 شهرًا من أجل الوصول إلى النتائج المستهدفة في محاور مشروع الإصلاح الأربعة، على أن تتم إعادة توزيع باقي قيمة التمويل المقدمة من البنك الدولي والتي تبلغ 237 مليون دولار بنسبة 48% من إجمالي قيمة القرض على الفترة من إبريل 2022 وحتى إبريل 2025، حيث بلغت قيمة التمويل الذي قدمه البنك الدولي منذ بداية تنفيذ المشروع وحتى مارس 2022 263 مليون دولار بنسبة 52% تقريبًا من القيمة الإجمالية للقرض البالغة 500 مليون دولار.

وعلى الرغم من اتساع دائرة الجهود الإصلاحية للوزارة منذ 2018 لتشمل تحديث مناهج جميع الصفوف الدراسية، والتوسع في بناء فصول جديدة، والإعلان عن فتح باب التعيين أمام 150 ألف معلم خلال السنوات الخمس المقبلة لسد العجز في التخصصات المختلفة؛

إلا أن تركيز مشروع الإصلاح مع البنك الدولي انصب على أربعة تدخلات مفصلية من شأنها أن تعيد عملية التعليم والتعلم إلى المدرسة من جديد، خاصةً في المرحلة الثانوية، وأن تحقق جودة التعليم، خاصةً في مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الابتدائي؛ **وتمثلت تلك التدخلات فيما يلي:**

- تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين.
- إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب.
- تعزيز مستويات تقديم الخدمة من خلال التعليم القائم على الربط الشبكي.

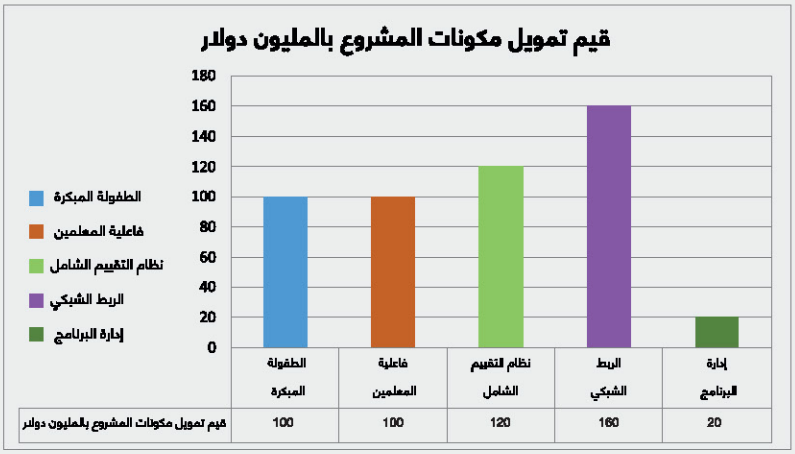

شكل (1) مكونات مشروع دعم إصلاح التعليم وقيمة تمويل كل منها في 2018

وقد تضمن كل محور من محاور المشروع الرئيسية مجموعة من المحاور والمؤشرات الفرعية التي يمكن من خلالها التحقق من مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المشروع، ويرصد البنك الدولي في تقاريره الدورية مدى التقدم نحو الأهداف، والتحديات التي تعوق تحقيق الأهداف، وحجم التمويل الذي تم إنفاقه بالفعل، حيث تشير المراجعة الأخيرة الصادرة في مارس 2022 إلى أن مستوى التحديات المتعلقة بالوضع السياسي والحوكمة، والاستراتيجيات المتبعة في قطاع التعليم انخفضت بشكل ملحوظ طوال مدة تنفيذ المشروع، كما تشير إلى أن التقدم نحو تحقيق الأهداف والتنفيذ الكلي للمشروع بلغ مستويات مُرضية.

علاوةً على ما سبق، فإن الوزارة تقوم بمراجعة المشروع بشكل مستمر في ضوء المتغيرات ذات التأثير على تنفيذ المشروع، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وفي ضوء تلك المراجعات وما تحقق على أرض الواقع، قامت الوزارة بتعديل المشروع مرتين خلال عامين متتاليين، ووافق البنك الدولي عليهما، الأولى كانت في مارس 2021، والثانية في إبريل 2022. وللتعرف على مشروع إصلاح التعليم بشيء من التفصيل، وتحليل ما تم بالفعل من التدخلات وتأثيرها على مستوى العملية التعليمية، تتناول الدراسة الحالية مشروع إصلاح التعليم المصري من أربعة جوانب رئيسية، هي: وصف مكونات المشروع وأهدافه، ومتابعة معدلات الإنجاز والتعديلات التي طرأت على المشروع على مدار أربع سنوات، وتحديد أبرز المعوقات أمام تحقيق أهداف المشروع، وأخيرًا تقديم مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق أهداف المشروع بنهاية المدة المقررة.

1 برنامج دعم مشروع الإصلاح

المكونات والأهداف

قسمت **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** مشروعها الإصلاحي إلى خمسة أقسام رئيسية، يتضمن كلٌ منها مجموعة من المكونات والمؤشرات الفرعية التي من شأنها أن تحسن التدريس والتعلم في المدارس الحكومية إذا ما تم تنفيذها خلال الإطار الزمني للمشروع، فقد أولت الوزارة مرحلة رياض الأطفال اهتمامًا خاصًا من شأنه توفير الفرص لجميع الأطفال للالتحاق بمرحلة رياض الأطفال بما يحقق مبدأ الإتاحة على الوجه الأمثل وكذلك الارتقاء بجودة الخدمات التعليمية المقدمة داخل فصول رياض الأطفال، واستهدفت تحقيق الجودة من خلال التدريب الجيد للمعلمين لتعزيز ممارسات التدريس، وتطبيق نظام جودة ومراقبة مناسب، وهو ما تسعى وزارة التربية والتعليم لتنفيذه خلال فترة تنفيذ مشروع تطوير التعليم.

كما أفردت وثيقة مشروع الإصلاح المكون الثاني **للمعلمين الفاعلين وقادة التعليم**، حيث قدمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أجندتها للإصلاح والتي تضمنت عرض نتائج النجاح المبدئي، والزخم الإيجابي الناجم عن الحلول المبتكرة المتمثلة في مشروع "بنك المعرفة المصري" كأول بوابة رقمية على الإنترنت توفر موارد تعليمية وبحثية وثقافية؛ بالإضافة إلى برنامج "المعلمون أولًا" كبرنامج تدريبي يستهدف تغيير سلوكيات المعلمين داخل الفصول من خلال إنشاء شبكة لمجتمعات الممارسة عبر منصة إلكترونية.

ولم تغفل الوزارة **إصلاح نظام التقييم** في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث عانى نظام التقييم في التعليم المصري حالةً من الجمود أدت إلى تفاقم عدة مشكلات، أبرزها أن المدرسة لم تعد مكانًا جاذبًا للطلاب، وأن الطلاب يعتمدون بدرجة كبيرة جدًا على الدروس الخصوصية، وأن ظاهرة الغش أصبحت أكثر فجاجة بالتزامن مع انتشار التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وكل ذلك يأخذنا إلى نتيجة حتمية تتمثل في ضرورة تغيير النظام القائم لتقييم الطلاب لأنه ببساطة لم يعد صالحًا كدليل على التعلم؛ فهو يقيس فقط قدرة الطلاب على الحفظ والغش.

وفيما يرتبط **بالتكنولوجيا**، فقد شهد العالم في العقدين الماضيين تطورات تكنولوجية، وتقنية، ومعلوماتية متلاحقة وسريعة، انعكست هذه التطورات على التعليم، فقديمًا كانت المدارس هي المكان الوحيد الذي يستطيع الطلاب من خلاله الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن تلك التطورات فرضت على الدول العمل على توفير خدمات التعليم عن بعد للمتعلمين، بحيث يصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير محصور ببيئة المدرسة فقط، الأمر الذي استوجب أن تفرد وزارة التربية والتعليم المكون الرابع من برنامجها الإصلاحي لتعزيز مستويات تقديم الخدمة من خلال التعليم القائم على الربط الشبكي. ويمكن وصف كل محور من المحاور السابقة بالتفصيل فيما يلي:

تركيز مشروع الإصلاح مع البنك الدولي انصب على أربعة تدخلات مفصلية من شأنها أن تعيد عملية التعليم والتعلم إلى المدرسة من جديد

المكون الأول: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

تعد مرحلة رياض الأطفال المرحلة التمهيدية في رحلة تعلم التلاميذ واندماجهم في التعليم الإلزامي، وعلى الرغم من أهمية هذه المرحلة إلا أنها لم تَلْقَ الاهتمام اللازم في النظام التعليمي الذي تبنته مصر على مدار العديد من العقود السابقة، ولقد تعاظمت أهمية تلك المرحلة خاصة بعد اعتماد مصر نظامًا تعليميًا جديدًا منذ عام 2018، مما يستدعي ضرورة بذل المزيد من جهود التطوير لدعم تلك المرحلة وتحسين واقعها لتكون دعامة بناء أساسية للنظام التعليمي الجديد.

وطبقًا لبيانات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي للعام الدراسي 2019/2018، تجاوز عدد الملتحقين بالمستوى الثاني من رياض الأطفال 787 ألف طفل بنسبة (34,3%) من إجمالي عدد الملتحقين بالصف الأول الابتدائي في العام الدراسي التالي 2020/2019، بما يشير إلى وجود فارق يتجاوز 1.5 مليون طفل بنسبة (65,7%) ممن لم يتلقوا خدمات رياض الأطفال بالمدارس الحكومية أو الخاصة. ويمكن أن ترجع تلك الفجوة إلى عدم إلزامية مرحلة رياض الأطفال، بما يعوق إتاحتها

بطاقات كافية في كثير من المناطق، والتفاوت بين الظروف المادية للأسر المصرية، بما يسمح بحرمان الأطفال في الشرائح الاجتماعية الأدنى من مزايا التعلم في مرحلة رياض الأطفال. ولهذا، ما زال هيكل الالتحاق بالتعليم في تلك المرحلة غير قادر على تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، بما يسبب فجوة في استعداد الأطفال من الفئات الاجتماعية المختلفة للالتحاق بالمدرسة.

لم تكن إتاحة الفرص المتكافئة في الحصول على مزايا التعلم بمرحلة رياض الأطفال هي التحدي الوحيد بتلك المرحلة، بل أيضًا جودة خدمات التعليم المقدمة بهذه المرحلة، حيث أدت قلة التدريب التخصصي والدعم التربوي أثناء الخدمة إلى إضعاف قدرة معلمي رياض الأطفال على هيكلة عملية التعلم وصياغة أنشطة تتناسب مع عامل السن، وتستند إلى اللعب وتحفز نمو الطفل والمهارات الاجتماعية والوجدانية. كذلك، أدى الافتقار إلى نظام كفء لضمان الجودة وغياب آليات المتابعة والتشجيع على التحسن المتواصل لمستويات الجودة إلى إضعاف إسهام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة.

في ضوء ذلك، وضعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مرحلة رياض الأطفال في مقدمة محاور مشروع إصلاح التعليم، وتم تخصيص 100 مليون دولار لتطوير هذه المرحلة عند بدء المشروع في 2018، إلا أن هذه القيمة تم تخفيضها إلى 80 مليون دولار في تعديل المشروع الصادر في مارس 2021؛ وقد هدفت جهود التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة وفقًا لما جاء في وثيقة المشروع إلى منح كل طفل أفضل بداية ممكنة للتعلم في صفوف رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، وتضمنت الأهداف أيضًا تدريب معلمي رياض الأطفال أثناء الخدمة ووضع نظام جديد لضمان الجودة وتقديم مناهج رقمية لرياض الأطفال.

"مراعاة تكافؤ الفرص في الوصول لخدمة تعليمية جيدة في مرحلة رياض الأطفال أحد أولويات مشروع الإصلاح"

وتمثل المكون الرئيسي لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة ضمن مشروع الإصلاح في "توسيع نطاق توفير التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة"، وذلك من خلال مكونين فرعيين، هما:

أ. **المكون الفرعي الأول:** زيادة إتاحة خدمات رياض الأطفال في إطار التوافق والاتساق مع رؤية مصر 2030، ويدعم هذا المشروع زيادة معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال من خلال تجديد وتجهيز الأماكن المتاحة وتزويدها بالمعدات اللازمة لتحويلها إلى فصول رياض أطفال حكومية.

ب. **المكون الفرعي الثاني:** تحسين جودة خدمات التعليم برياض الأطفال: ويعمل هذا المكون الفرعي على ضمان أن تترافق المكاسب المحققة من معدلات الالتحاق مع إدخال تحسينات ذات جودة، وسيدعم هذا المشروع على وجه التحديد ما يلي:

- إنتاج وتوزيع مواد التدريس والتعلم والوسائل التعلمية المبتكرة باللغة العربية على أن تكون متسقة ومتوافقة مع المنهج الجديد.
- إعداد وتعميم برنامج تدريبي لمعلمي رياض الأطفال يتوافق مع المنهج الجديد ويكون مصممًا بناء على دراسة تشخيصية لممارسات التدريس.
- تطوير وتنفيذ نظام صارم لضمان الجودة يعمل على تحفيز تقدم رياض الأطفال ضمن سلسلة متواصلة من الجودة كما يشتمل على معايير جودة منقحة وحوافز لتشجيع التحسن المستمر.

وفيما يتعلق بتوزيع أوجه الإنفاق وفقًا لوثيقة المشروع في نسختها الأولى الصادرة في 2018، فقد حدد البنك الدولي أوجه الإنفاق لمبلغ 100 مليون دولار لتطوير مرحلة رياض الأطفال في بداية المشروع كما يلي:

- 50 مليون دولار لإتاحة فرص الالتحاق برياض الأطفال.
- 34 مليون دولار لضمان الجودة في خدمات رياض الأطفال.
- 16 مليون دولار من أجل تدريب معلمي رياض الأطفال.

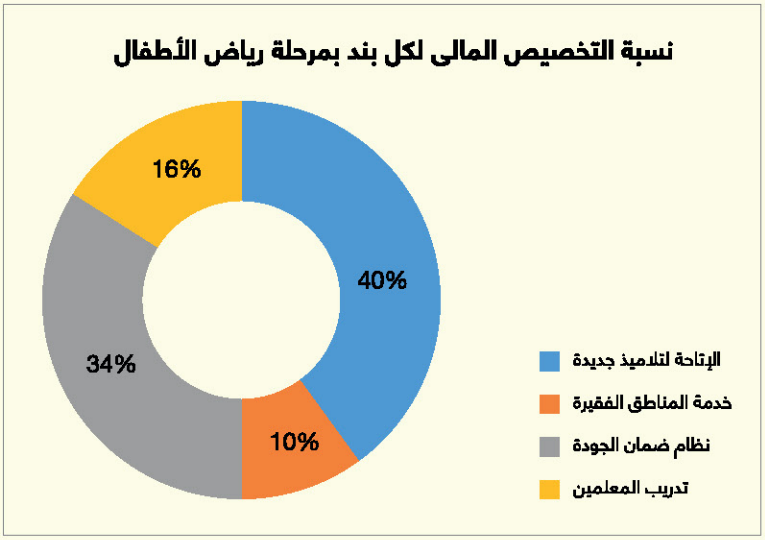

شكل (2) توزيع المخصصات المالية لمحور رياض الأطفال في مشروع إصلاح التعليم 2018

يتضح من خلال الوصف السابق أن وزارة التربية والتعليم وضعت تطوير مرحلة رياض الأطفال على رأس أولوياتها في برنامج إصلاح التعليم الذي بدأ منذ 2018، إلا أن متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف الطموحة التي اشتمل عليها المشروع تشير إلى أن الوزارة واجهت عدة صعوبات فرضت عليها إجراء تعديلات على المكون الخاص برياض الأطفال وخفض التمويل المخصص لتطوير تلك المرحلة في ضوء المراجعات الدورية التي تجريها الوزارة مع البنك الدولي، وهو ما ستتناوله الدراسة بمزيد من التفصيل في المحور الثاني الخاص بتحليل الواقع والتعديلات التي أجريت على المشروع منذ بدايته.

2. المكون الثاني: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين:

ألقت وثيقة مشروع إصلاح التعليم الصادرة في 2018 الضوء على نظام التدريبات المركزية للمعلمين والتي تعتمد على انتقال المدرسين إلى العاصمة لمرة واحدة سنويًا، وركزت على ضرورة تطوير أساليب تدريبية جديدة لتحسين فعالية المعلمين وقادة المدارس يتم تنفيذها بالقرب من مدارسهم قدر الإمكان. لذا، خططت الوثيقة أنظمة التطوير المهني المستمر لتشمل التدريب على تحسين استعدادات المعلمين للتغيير، وتقييم الأثر والطبيعة والمدى والتأثير الفعلي للتدخلات التدريبية العلاجية. وعلى صعيد السياق الاستراتيجي، حددت الوثيقة بعض الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة الارتقاء بالمعلمين من خلال استحداث وحدة التطوير المهني المستمر في ديوان عام الوزارة لإضفاء الطابع المؤسسي على تدخلات التطوير المهني، حيث ستقوم هذه الوحدة بتنفيذ أنشطة مشروع الإصلاح المهني بالتنسيق مع مديريات/ إدارات / وكافة وحدات التدريب التابعة للوزارة بعد إعادة هيكلة هذه الكيانات وتحديد جوانب الحوكمة والإدارة والتشغيل لكل منها لضمان استدامة التطوير المهني للمعلمين.

على ذلك، تَمثل المكون الرئيسي الخاص بالمعلمين الفعالين وقادة التعليم في وثيقة البنك الدولي الصادرة عام 2018 في "تحسين فعالية معلمي التعليم قبل الجامعي وقادة التعليم والمشرفين"، وذلك من خلال مكونين فرعيين، هما:

أ. **المكون الفرعي الأول:** تحسين جودة نظام التطوير المهني المستمر Continuous Professional Development (CPD)، حيث سيدعم مشروع الإصلاح من خلال هذا المكون تصميم إطار عمل شامل للتطوير المهني المستمر للمعلمين وقادة التعليم والمشرفين ليراعي قضايا النوع الاجتماعي بما يعالج الفجوات بين الجنسين، ويتغلب على بعض المشكلات مثل انخفاض نسب الحضور في بعض المراحل الدراسية، والتسرب من التعليم، وضعف أعداد الطلاب في شعب العلوم والرياضيات بالمرحلة الثانوية، علاوة على القيود التي تواجه بعض الفتيات بسبب الزواج المبكر، بالإضافة إلى قضايا العنف القائم على النوع وبالأخص "التحرش الجنسي في المدارس".

كذلك، يستهدف المكون الفرعي الأول تقييم احتياجات التطوير المهني للمعلمين وقادة التعليم والمشرفين، من خلال إجراء دراسة عن نظام توجيه المعلمين الحالي لوضع نظام توجيه معدّل يتم تطبيقه على المدرسين المعينين حديثًا، وتصميم وتنفيذ برنامج تدريب للمشرفين يهدف إلى تحسين مهاراتهم في توجيه معلمي المدارس بدلًا من الزيارات المدرسية القائمة على التفتيش فقط في أغلب الأحيان، وكل هذا يفرض صياغة وتنفيذ خطط التطوير المهني لتتوافق مع إطار التطوير المهني المستمر.

ب. **المكون الفرعي الثاني:** توسيع فرص التطوير المهني المستمر من خلال دعم برنامج السلوكيات المهنية للمعلمين Teacher Profession-al Behavior (TPB): وذلك عن طريق تتبع خرائط الممارسات والسلوكيات المهنية للمعلمين والقادة التربويين والمشرفين على مستوى المديريات والإدارات التعليمية والمدارس؛ وتطوير برنامج السلوك المهني لقادة التعليم والمشرفين بما يتوافق مع خطط الوزارة للتحول إلى نظام التطوير المهني المستمر. إضافةً إلى ذلك، يرمي هذا المكون الفرعي إلى وضع أساس للسلوكيات المهنية التي من خلالها يمكن تحسين محتوى التدريب التربوي، وخطط مجتمعات الممارسة والتعلم الفردي، ورصدها وتوثيقها باستخدام نظام النقاط، ونظام التتبع من خلال التقييم الذاتي، وتقييمات المشرفين المعتمدين عبر المنصة إلكترونية كما هو منفذ في مبادرة المعلمون أولًا.

"100 مليون دولار للتطوير المهني للمعلمين والمديرين وتحسين ممارساتهم السلوكية"

وفيما يتعلق بتوزيع أوجه الإنفاق وفقًا لوثيقة المشروع في نسختها الأولى الصادرة في 2018، فقد حدد البنك الدولي أوجه الإنفاق لمبلغ 100 مليون دولار لتحسين فعالية معلمي التعليم قبل الجامعي وقادة التعليم والمشرفين كما يلي:

- 30 مليون دولار لتحسين جودة نظام التطوير المهني المستمر.
- 60 مليون دولار لتوسيع فرص التطوير المهني المستمر للمعلمين.
- 10 ملايين دولار لتوسيع فرص التطوير المهني المستمر للقادة التربويين والمشرفين.

وقد تمت مراجعة أوجه الإنفاق فيما بعد ليتم زيادتها إلى 110 ملايين دولار، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المحور الخاص بتحليل الواقع والتعديلات التي أجرتها الوزارة على المشروع ووافق عليها البنك الدولي.

أما فيما يتعلق بمراجعة النتائج، فيتولى فريق متخصص من البنك الدولي مراجعة تقارير نتائج إطار عمل التطوير المهني المستمر الجديد، ونظام التدريب الجديد، ونظام التوجيه الجديد، وخطط التطوير المهني على مستوى المديريات والإدارات التعليمية بناءً على متطلبات التطوير المهني المستمر، ومتابعة تدريب الفوج الأول ثم جميع الأفواج الجديدة من المعلمين والقادة التربويين والمشرفين لضمان الجودة والدقة وصحة تمثيل العينة وسلامة النهج والاستراتيجيات. كما تتولى شركة خارجية مراجعة تقارير مشاركة بعض المعلمين والمدارس لضمان صحة مستويات المشاركة المبلغ عنها.

3. المكون الثالث: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب:

استهدفت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني التخلص من حالة الجمود التي يعاني منها نظام التقييم في مراحل التعليم المختلفة لتحسين التحصيل العلمي للطلاب من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمنها المكون الثالث في مشروع إصلاح التعليم، وتمثل المكون الرئيسي في "إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب"، وذلك من خلال أربعة مكونات فرعية، هي:

أ. **المكون الفرعي الأول:** إصلاح نظام الامتحانات في المرحلة الثانوية: يعتمد النظام الجديد على حساب المتوسط التراكمي للطلاب GPA لمجموعة من الاختبارات الجديدة التي تُجرى مرتين في السنة للصفوف من الأول إلى الثالث الثانوي.

ب. **المكون الفرعي الثاني:** تصميم وإعداد التقييمات الوطنية للصفين الرابع والتاسع وإدارتها بنجاح: يستند التقييم الوطني للصف الرابع الابتدائي إلى نظام العينة، ويركز على تحصيل الطلاب ومعرفتهم للمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب في إطار الاتساق مع المنهج الجديد، أما تقييم الصف التاسع فيهدف إلى تصميم وتطوير امتحانات قدرات على مستوى الدولة لتحديد مستوى الطلاب وتوزيعهم على مدارس المرحلة الثانوية بشقيها العام والفني.

ج. **المكون الفرعي الثالث:** إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي: تهدف وزارة التربية والتعليم والتعليم من وراء هذا المكون الفرعي إلى بناء قدرات المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في أربعة مجالات: تصميم الامتحانات، والأمن واللوجستيات، ووضع وتحديد الدرجات وإدارة التقييم المستند على الحاسب الآلي، والتحليل وإعداد التقارير.

شكل (3) سلسلة النواتج المتوقعة من إصلاح نظام التقييم وفقًا لوثيقة البنك الدولي

وفيما يتعلق بتمويل المكون الخاص بالتقييم، فقد تم تخصيص 120 مليون دولار وفقًا لما جاء في النسخة الأولى من وثيقة مشروع دعم إصلاح التعليم، وتم توزيعها كالتالي:

- 60 مليون دولار لإصلاح نظام امتحانات الثانوية العامة.
- 35 مليون دولار لنظام تقييم الصفين الرابع والتاسع.
- 25 مليون دولار لإعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.

وقد تمت مراجعة بنود تمويل هذا المكون وتخفيضها إلى 110 ملايين دولار في ضوء المراجعات الدورية التي قامت بها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولي طوال فترة تنفيذ البرنامج، وهو ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل في المحور الثاني الخاص بتحليل الواقع والتعديلات التي أجريت على المشروع.

وارتبط إصلاح نظام التقييم الشامل في مشروع دعم إصلاح التعليم بمجموعة من المؤشرات الفرعية التي يمكن من خلالها التحقق من مدى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإصلاح، ويمكن تفصيل تلك المؤشرات كما يلي:

أ. **التطبيق الناجح لإصلاح نظام التقييم والتخرج من التعليم الثانوي:** ويمكن التحقق من مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال خمسة نتائج متوقعة، هي:

- **خلال العام الأول،** اعتماد الوثيقة الإطارية لتقييمات الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر والانتهاء من تطوير بنوك الأسئلة التي تضم أسئلة مفتوحة وأسئلة اختيار من متعدد لثماني مواد دراسية.
- **في العام الثاني،** إجراء الاختبار التجريبي لطلاب الصف العاشر وتسليم الطلاب نتائجهم بنجاح، ثم إدارة هذا الاختبار على المستوى الوطني وتصحيحه باستخدام تطبيقات إلكترونية جديدة وتوزيع نتائجه خلال شهرين من أدائه، ثم إصلاح الإطار التشريعي لإنهاء النظام القديم للثانوية العامة والبدء في تنفيذ النظام الجديد القائم على أداء 12 اختبارًا في السنوات الثلاث مدة المرحلة الثانوية.
- التوسع في إجراء الاختبار ليشمل الصفين العاشر والحادي عشر في العام الثالث واتباع نفس الإجراءات السابقة، مع تقليل مدة إعلان النتائج إلى شهر واحد بدلًا من شهرين.
- التوسع في إجراء الاختبار ليشمل الصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية باتباع نفس الإجراءات السابقة في العام الرابع من تنفيذ المشروع.
- **في العام الخامس والأخير من عمر المشروع،** ارتفاع مستوى ثقة الجمهور في النظام الجديد للتقييم والتخرج من التعليم الثانوي، وذلك من خلال إجراء استطلاع رأي موسع، يبدي فيه 60% من المستجيبين رأيًا إيجابيًا حول النظام الجديد من حيث العدالة والتطوير والاستدامة.

ب. تصميم وإعداد التقييمات الوطنية للصفين الرابع والتاسع وإدارتها بنجاح: ويمكن التحقق من مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال أربعة نتائج متوقعة، هي:

- إعداد وثيقة إطارية لتقييمات تلاميذ الصف الرابع والموافقة عليها بحلول 2020، على أن تتضمن تلك الوثيقة أهداف التقييم، وتحليل المناهج الدراسية، وحصر نواتج التعلم من أجل تقييمها.

- تنفيذ تقييم تجريبي لتلاميذ الصف الرابع على أساس العينة على المستوى الوطني في العام الثاني من عمر المشروع، ويعتبر التنفيذ ناجحًا إذا كانت العينة ممثلة على المستويين الوطني والإقليمي وبين مخلف الفئات، وإذا وُجد نظام لتحليل سلامة بنود الاختبار وإدارة بيانات التقييم، وإذا تم التنفيذ وفقًا للإجراءات المتفق عليها.

- تنفيذ تقييم تجريبي لطلاب الصف التاسع على المستوى الوطني في العام الثالث من تنفيذ المشروع، ويعتبر التنفيذ ناجحًا إذا تم تنفيذ الاختبار التجريبي وفقًا لترتيبات التنفيذ المتفق عليها بما في ذلك خطط إعداد الأسئلة والاستبيان، وبروتوكولات إدخال البيانات، وأدوار ومسئوليات المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.

- في العام الخامس والأخير من عمر المشروع، يتم إجراء تقييمات على المستوى الوطني للصفين الرابع والتاسع، ويعتبر التنفيذ ناجحًا إذا استندت الامتحانات إلى بنوك الأسئلة، وإذا وضعت الدرجات من خلال برمجية جديدة لتسجيل النتائج، ونشرت النتائج في غضون شهرين من إجراء الامتحان.

وتستهدف الوزارة من خلال تطبيق الاختبار الوطني التعرف على مستوى تحصيل الطلاب في القدرات الرئيسية والمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب بما يتسق مع المنهج الجديد؛ ومن المقرر ألا يقتصر التقييم على الطلاب فقط، وإنما سيشتمل على استبيانات للمعلمين والمديرين وأولياء الأمور، وهو بذلك ليس تقييمًا فرديًا، وإنما تقييم لأداء جميع عناصر المنظومة التعليمية.

ج. إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي بوصفه مركزًا قوميًا للامتحانات والاختبارات: ويمكن التحقق من مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف من خلال أربعة نتائج متوقعة، هي:

- **في العام الأول،** إتمام خطة إعادة الهيكلة وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عليها، وموافقة وزير التربية والتعليم وتوقيعه عليها بحلول 2020؛ وإعداد خطة بناء القدرات لكل موظفي المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي بمن فيهم المصححون ومراقبو الامتحانات والموظفون المسئولون عن إجراء الامتحانات الوطنية في المدارس، ومقدمو الخدمات الذين تم تحديدهم لأنشطة بناء القدرات.

- التعاقد مع خبراء متخصصين في قياس نواتج التعليم لصالح المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي؛ وإجراء تدريب لكل من موظفي المركز القومي للامتحانات على استخدام منصة إدارة التقييم، ومطوري بنوك الأسئلة، وكل واضعي درجات التقييم في قاعدة البيانات، و70% على الأقل من المراقبين على إجراء التقييمات الجديد.

- نقل كل بنود الموازنة المتصلة بتقييم الطلاب ومخصصاتها من الوزارة إلى المركز القومي للامتحانات.

شكل (4) المؤشرات الفرعية المرتبطة بالإنفاق لإصلاح التقييم في نظام التعليم المصري

المصدر: البنك الدولي، وثيقة مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر، فبراير 2018.

4. المكون الرابع: تعزيز مستويات تقديم الخدمة من خلال التعليم القائم على الربط الشبكي:

يهدف المكون الرابع من مشروع إصلاح التعليم المصري إلى تطوير نظام إدارة متكامل؛ لتوفير تغذية راجعة لجميع مستويات الإدارة، وإتاحة مصادر التعلم الرقمية ببنك المعرفة المصري للمعلمين والطلاب، وذلك من خلال توفير بنية تحتية رقمية على مستوى المدرسة، ومديريات التربية والتعليم، والوزارة. وفي ضوء ذلك تمت صياغة المكون بحيث يتضمن أربعة مكونات فرعية، هي:

أ. إنشاء منصة إلكترونية لتكنولوجيا التعليم:

ويهدف إلى إنشاء هيئة لتكنولوجيا التعليم بالعام الأول لتنفيذ المشروع، بوضعية قانونية مستقلة، وهيكل إداري خاص بها، وموازنة سنوية؛ بهدف تسهيل الإشراف على تعميم البنية التحتية الرقمية وصيانتها، ودعمًا لممارسات التدريس والتعلم.

ب. إنشاء لوحة بيانية لدعم القرار التعليمي:

سيدعم المشروع تصميم وتطوير لوحة بيانية لدعم القرار التعليمي؛ بهدف دعم متخذي القرار من خلال تقديم البيانات والأدلة لهم؛ لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرار، حيث سيتم دمج البيانات التعليمية بها لتتضمن بيانات تدريب المعلمين، وتقييم الطلاب، واستخدام المحتوى الرقمي، ونظم إدارة المعلومات الخاصة بالتعليم (EMIS)، وستشتمل على أدوات لإعداد التقارير؛ لدعم متخذي القرار من خلال تقديم بيانات في الوقت المناسب؛ لتيسير اتخاذ القرارات المستندة للأدلة، ومن المفترض أن تدعم هذه الخطوة مستوى الشفافية حيث ستجعل البيانات متاحة للجمهور العام، وكذلك لمتخذي القرار على جميع المستويات مما يسهم بالضرورة في تحسين مشاركة شركاء التنمية وتعزيز المساءلة.

"تعزيز الاستخدام المستمر لتكنولوجيا المعلومات والتعليم القائم على الربط الشبكي ضمن مشروع الإصلاح"

ولتحقيق التحول نحو ثقافة الاستخدام المستمر لتكنولوجيا المعلومات سيتم تدريب وبناء قدرات الموظفين بكافة المستويات بدءًا من الوزارة حتى المدارس على استخدام لوحة البيانات. كما سيتم حساب النسبة المئوية للموازنات التي يتم إعدادها على مستوى المديريات التعليمية

باستخدام البيانات التي توفرها اللوحة البيانية كمؤشر على نجاح استخدامها.

ج. مصادر التعلم الرقمية:

يهدف إلى ربط أهداف المناهج في كل المواد الدراسية الأساسية بمصادر التعلم الرقمية المتاحة ببنك المعرفة المصري (EKB) وبنظام إدارة التعلم (LMS)، وإتاحتها للمعلمين في الصفوف الدراسية بدءًا من رياض الأطفال وحتى الثالث الثانوي، علمًا بأن نظام إدارة التعلم هو منصة مخصصة للمحتوى الدراسي الإلكتروني الذي يتم توفيره للطلاب سواء كان الكتب المدرسية أو مصادر التعلم الإضافية، ويمكن الوصول إليه من خلال الرابط الخاص به (lms.ekb.eg) أو من خلال موقع بنك المعرفة المصري.

وكمؤشر على استخدام تلك المصادر الرقمية، سيتم حساب كل من النسب المئوية الآتية:

- **للمدارس الحكومية بشكل عام:** وتشمل استخدم 10% على الأقل من الطلاب، و3معلمين في كل الصفوف الدراسية للبوابة باستمرار لمدة 3 أشهر على الأقل.
- للمدارس بأفقر خمس محافظات (وفقًا لإحصائيات وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) التي يمكنها الدخول على بنك المعرفة المصري أو نظام إدارة التعلم.

د. منصة إدارة التقييم باستخدام الحاسب الآلي:

سيتم من خلال هذا المكون الفرعي إنشاء منصة لإدارة تقييم الطلاب وتقديم الخدمات بمساعدة الحاسب الآلي، وذلك من خلال إعداد مجموعة من اختبارات تقييم الطلاب التي تعتمد على استخدام الحاسب الآلي يتم إجراؤها مرتين في العام للصف الأول، والثاني، والثالث الثانوي، كما ستُستخدم أيضًا لتقييم طلاب الصف الرابع الابتدائي، والصف الثالث الإعدادي على مستوى الدولة، وستعمل هذه المنصة الإلكترونية على تيسير إجراء الاختبارات وتحديد درجاتها، وتقديم شهادات للطلاب. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير خدمة إتاحة الوصول للنتائج من خلال المنصة لكل من العاملين بالإدارات التعليمية، ومديري المدارس، والمعلمين، والطلاب.

شكل (5) سلسلة النتائج المتوقعة لنتائج تنفيذ المكون الرابع بمشروع إصلاح التعليم

وفيما يتعلق بأوجه الإنفاق على هذا المكون وفقًا للوثيقة الصادرة في 2018، فقد تم تخصيص 160 مليون دولار لتنفيذ المحاور الفرعية المتضمنة في المكون الرابع، وتم تقسيمها كالتالي:

- 70 مليون دولار لإنشاء منصة إلكترونية لتكنولوجيا التعليم.
- 30 مليون دولار لمصادر التعلم الرقمية.
- 60 مليون لمنصة إدارة التقييم باستخدام الحاسب الآلي.

وفي ضوء المراجعات الدورية التي تقوم بها الوزارة مع البنك الدولي، فقد تقرر زيادة المخصصات المالية للمكون الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي إلى 170 مليون دولار بعد رصد الاحتياجات وإعادة تقييم الواقع على مدار السنوات الأربع المنقضية من عمر المشروع، وهو ما ستركز عليه الدراسة في المحور التالي الخاص بالتعرف على مدى التقدم المحرز على أرض الواقع والتعديلات التي أُجريت على المشروع وفقًا لما ورد في الوثائق الصادرة عن البنك الدولي حتى إبريل 2022.

2 التقدم نحو الأهداف وتعديل المشروع

في **ضوء المراجعات الدورية التي يقوم بها البنك الدولي**؛ لتقييم ما تحقق من أهداف المشروع، والتي بلغت حتى مارس 2022 تسع مراجعات، أدخلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عددًا من التعديلات في ضوء ما تحقق خلال السنوات الأربع المنقضية من عمر المشروع؛ وترجع تعديلات المشروع إما إلى صعوبة تنفيذ بعض البنود أو النجاح في تنفيذ البعض الآخر دون الحاجة إلى تمويل خارجي وفي مدة زمنية أقل من المتوقع، وقد قدمت الوزارة وثيقة جديدة تضمنت عددًا من التعديلات في مارس 2021، ووافق البنك الدولي على هذه التعديلات في إبريل 2021، كما أجرت الوزارة عددًا من التعديلات عددًا من التعديلات في إبريل 2022 **يتمثل أبرزها فيما يلي:**

- تمديد المشروع لمدة 18 شهرًا لينتهي في 2025 لإعادة جدولة تنفيذ بعض المؤشرات التي لم تتحقق خلال العامين الماضيين.
- إسقاط عدد من النتائج المستهدفة إما لأنها كانت طموحة أكثر من اللازم أو لا تتماشى مع برنامج الإصلاح الوطني الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم.
- مراجعة بعض المؤشرات خاصةً في المكون الرابع الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي لتلائم التغيرات المعاصرة.
- مراجعة بعض المؤشرات والنتائج لتتماشى مع التعديلات المقترحة، مثل: التركيز على مهارات التفكير العليا في امتحانات الثانوية العامة، والتركيز على الصفوف من الأول إلى السادس بشكل مبدئي في تطوير إطار عمل التنمية المهنية المستمرة للمعلمين.
- مراجعة بعض التقديرات الخاصة بالإنفاق لتناسب الجدول الزمني الجديد للمشروع.

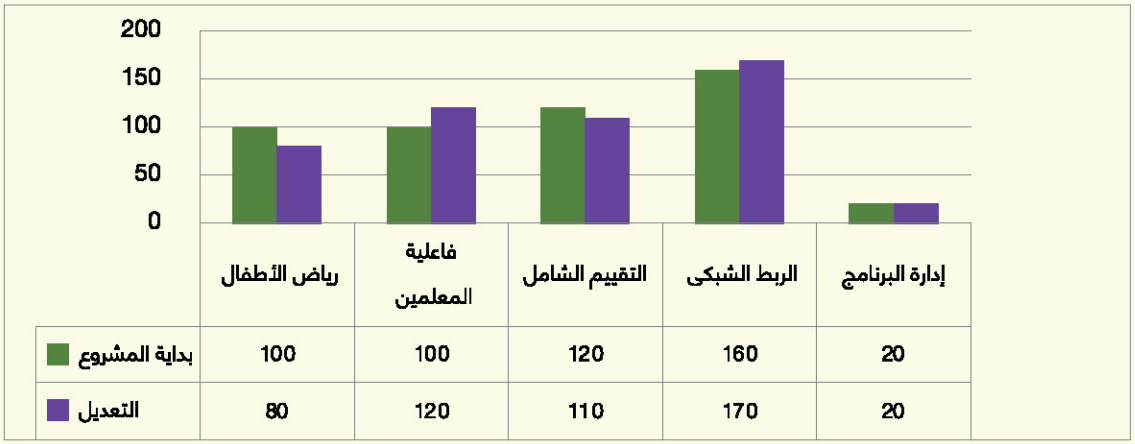

	رياض الأطفال	فاعلية المعلمين	التقييم الشامل	الربط الشبكى	إدارة البرنامج
بداية المشروع	100	100	120	160	20
التعديل	80	120	110	170	20

شكل (5) الاختلاف بين قيمة تمويل كل محور محاور المشروع بين عامي 2018 و2022

المصدر: وثيقتا برنامج دعم مشروع إصلاح التعليم المصري 2018 و2021، البنك الدولي

ويمكن تفصيل واقع ما تحقق من أهداف المشروع والتعديلات التي أدخلتها وزارة التربية في ضوء المراجعات الدورية فيما يلي:

التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الأول الخاص برياض الأطفال وتعديلاته:

وفقاً لوثيقة مشروع إصلاح التعليم المصري الصادرة عن البنك الدولي في مارس 2018، كان من المخطط زيادة معدل الإتاحة في مرحلة رياض الأطفال لاستيعاب 500 ألف تلميذ إضافي ليصل عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال 1.7 مليون طفل بنهاية مدة المشروع بدلاً من 1.2 مليون طفل في 2017. وتم تخصيص 50 مليون دولار من إجمالي قيمة القرض لتحقيق هذا الغرض، منها 10 ملايين دولار لتقديم خدمات رياض الأطفال للمناطق الفقيرة، فيما تم تخصيص 50 مليون دولار أخرى لضمان جودة خدمات رياض الأطفال وتدريب معلمي رياض الأطفال أثناء الخدمة، **إلا إن المراجعات الدورية الصادرة عن البنك الدولي خلال السنوات الأربع المنقضية من عمر المشروع تشير إلى الآتي:**

- **بالنسبة لإتاحة فرص الالتحاق برياض الأطفال:** في ضوء المراجعات الدورية، فقد تم تعديل أوجه الإنفاق ليصبح مبلغ الإنفاق على تطوير مرحلة الطفولة المبكرة 80 مليون دولار، حيث تم إسقاط المكون الأول المنوط بتوفير فرص الإتاحة لتلاميذ جديدة وخدمة المناطق الفقيرة بعد أن أجرى البنك الدولي بالتعاون مع الوزارة عدداً من الدراسات التشخيصية، واتضح أنه لم يتم إحراز أي تقدم نحو هذا الهدف بسبب جائحة كورونا.

"المراجعات الدورية ومتابعة ما تم إحرازه من تقدم ساهم في تعديل المشروع ليناسب السياق المصري"

- **بالنسبة لنظام الجودة والمراقبة في رياض الأطفال:** فقد قدم البنك الدولي مساعدة فنية لوزارة التربية والتعليم فيما يخص معايير الجودة وأدوات المراقبة، وتم الاستعانة بتلك المعايير في مرحلة جمع البيانات الأولية، ولكنها ما تزال قيد المراجعة.

- **بالنسبة لتدريب معلمي رياض الأطفال:** فقد بدأت وزارة التربية والتعليم تدريب المعلمين على المناهج الجديدة منذ صيف 2018، وقدم البنك الدولي مساعدة فنية لتطوير دراسة تشخيصية عن نقاط القوة والفرص المتاحة لتعزيز ممارسات التدريس لدى معلمي رياض الأطفال، وقد تم جمع البيانات في ديسمبر 2021 وحصلت وزارة التربية والتعليم على النتائج لتطوير برامج تدريب معلمي رياض الأطفال المقرر تقديمها قبل العام الدراسي 2023/2022.

شكل (6) الاختلاف في تمويل بنود تطوير مرحلة رياض الأطفال بين عامي 2018 و2021

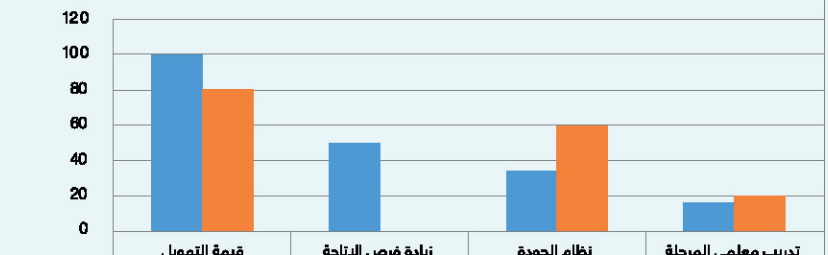

	قيمة التمويل	زيادة فرص الإتاحة	نظام الجودة	تدريب معلمي المرحلة
فبراير 2018	100	50	34	16
إبريل 2022	80	0	60	20

مما سبق، يتضح أن فرص الإتاحة لمرحلة رياض الأطفال قد تقلصت بعد إلغاء الدعم الذي كان مخططاً له في مشروع تطوير التعليم الممول من البنك الدولي، حيث كان من المستهدف أن يساعد التمويل المقدم من البنك الدولي في استيعاب 500 ألف تلميذ إضافي بنهاية العام الخامس من عمر المشروع (2023) بواقع 80 ألف دولار لكل ألف تلميذ إضافي، على أن يكون نصف هذا العدد من أطفال المناطق الفقيرة بتوفير 40 ألف دولار إضافية لكل ألف تلميذ في تلك المناطق للتغلب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بها. وقد يرجع إلغاء هذا البند إلى عمل

وزارة التربية والتعليم على سد الفجوة في الإتاحة من خلال الشراكة مع الوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني؛ ولكن على عكس ما كان مستهدفاً، انخفضت نسبة التلاميذ الملتحقين برياض الأطفال من 31% في 2017 إلى 22% في 2022 من إجمالي عدد الأطفال في سن الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال، وتراجع عدد التلاميذ في هذه المرحلة خلال عامي 2021 و2022 بشكل ملحوظ عما كان عليه في 2020، كما تراجع عدد الفصول على الرغم من زيادة عدد مدارس رياض الأطفال وفقاً لكتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم.

التغير في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في مرحلة رياض الأطفال بين عامي 2019 و2022

العام الدراسي	تلاميذ	فصول	مدارس
2019/2018	1389942	38460	12065
2020/2019	1458909	40046	12493
2021/2020	1260643	39371	12667
2022/2021	1170516	39314	12743

من الجدول السابق، يتضح أن وزارة التربية والتعليم ماتزال في حاجة ملحة إلى التركيز على محور الإتاحة في مرحلة رياض الأطفال نظراً لتراجع معدلات الالتحاق بهذه المرحلة خلال العامين الدراسيين الماضيين، ولا يمكن الاستمرار في العمل على تحسين معدلات الالتحاق بنفس النسبة المستهدفة للعام الدراسي 2023/2022 والتي تبلغ 3%، حيث جاء في الخطة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم أنها تستهدف تحسين معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال من 22% في العام الدراسي 2022/2021 إلى 25% في العام الدراسي 2023/2022، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بواقع الالتحاق برياض الأطفال قبل البدء في تنفيذ المشروع أو ما كان مستهدفاً في العام الأول من عمر المشروع.

أما فيما يتعلق بسد الفجوة في جودة التعليم في رياض الأطفال، والتي نشأت نتيجة اختلاف الأنشطة المقدمة للتلاميذ وتنوعها بين رياض الأطفال الرسمية وغير الرسمية ومدى قدرة معلمات رياض الأطفال على تقديم الخدمات التربوية بأفضل جودة وكفاءة ممكنة للتلاميذ، فقد قامت وزارة التربية والتعليم باعتماد وتعميم منهج «اكتشف» لمرحلة رياض الأطفال في دور الحضانة كافة سواء الحكومية أو الخاصة؛ وبالفعل وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي التي تؤول لها معظم دور الحضانة الخاصة بالترخيص والإشراف يضمن تطبيق معايير مناهج الوزارة بدور الحضانة الخاصة، حيث قامت وزارة التضامن الاجتماعي ببرنامج لتنمية الطفولة المبكرة ينطلق من رؤية شاملة تتبناها الوزارة للتعامل مع حقوق واحتياجات الطفل في الفئة العمرية من 0 - 4 سنوات وهى فترة ما قبل الالتحاق بالتعليم الأساسي. وتعتبر هذه الرؤية جزءاً من استراتيجية عامة لتنمية الطفولة المبكرة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية المختلفة من أجل ضمان تكامل التدخلات الداعمة للطفل.

وتمثلت التعديلات التي أدخلتها وزارة التربية والتعليم على مكون تطوير رياض الأطفال ووافق عليها البنك الدولي في إبريل 2022 فيما يلي:

المكون	التصميم الأصلي	التصميم الحالي	التغير المقترح	قيمة التمويل
تعزيز نظام ضمان الجودة	إنشاء وتشغيل نظام ضمان الجودة	إنشاء وتشغيل نظام ضمان الجودة	إنشاء وتشغيل نظام ضمان الجودة	60 مليون دولار
	إجراء تقييم لنسبة 100% من المرحلة في ضوء نظام الجودة	إجراء تقييم لنسبة 35% من المرحلة في ضوء نظام الجودة	بمراجعة الجدول الزمني وصيغة الإنفاق إجراء تقييم لنسبة 35% من المرحلة في ضوء نظام الجودة	
	تحسن بنسبة 50% من التعليم بالمرحلة في ضوء نظام الجودة	تحسن نسبة 50% من التعليم بالمرحلة في ضوء نظام الجودة	بمراجعة الجدول الزمني وصيغة الإنفاق تم تخفيض المستهدف تحسينه لنسبة 35% من المرحلة في ضوء نظام الجودة	
تدريب المعلمين بمرحلة رياض الأطفال	تدريب 100% من معلمي رياض الأطفال	تطوير وحدات التدريب وعمل برنامج التطوير المهني المستمر ويستهدف تدريب 70% من معلمي رياض الأطفال	تطوير وحدات التدريب وعمل برنامج التطوير المهني المستمر ويستهدف تدريب 70% من معلمي رياض الأطفال	20 مليون دولار

وجاءت مبررات إجراء التعديلات سالفة الذكر كما يلي:

1. التأخر في مرحلة جمع البيانات بسبب إغلاق المدارس نتيجة انتشار فيرس كورونا لذلك كان ينبغي تمديد الوقت قبل تقييم نظام ضمان جودة تعليم رياض الأطفال.

2. لم يكن واقعيا أن يتم تحسين 50% من حجم التعليم بمرحلة رياض الأطفال لذا كان هناك حاجة لتخفيض المستهدف إلى 35% مع الحفاظ والتركيز على إضفاء الطابع المؤسسي وتطبيق نظام ضمان الجودة بطريقة هادفة ومستدامة.

3. تم تمديد تدريب معلمي مرحلة رياض الأطفال أثناء الخدمة بسبب التأخر في جمع البيانات وأيضا من أجل تطوير وحدات تدريب إضافية لتقديم التدريبات اللازمة.

وتم الاتفاق بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي على وضع برتوكولات تحقق، من خلال الشروط المستندة إلى الأداء، على أن تكون جهة التحقق عبارة عن وكيل تحقق مستقل، كما هو مبين في الجدول التالي.

نظام التحقق من تنفيذ مستهدفات إصلاح رياض الأطفال

المكون	تعزيز نظام ضمان الجودة
الوصف	▪ إنشاء وتشغيل نظام ضمان الجودة ▪ إجراء تقييم لنسبة 35% من المرحلة في ضوء نظام الجودة ▪ تحسن بنسبة 50% من التعليم بالمرحلة في ضوء نظام ضمان الجودة
مصادر التحقق	سجلات الوزارة، وثائق ضمان الجودة، وثائق موقعة في الوزارة
جهة التحقق	وكيل تحقق مستقل
الإجراءات	1. **إجراءات تفعيل نظام الجودة وإجراء التقييم.** أ. التحقق من اعتماد نظام الجودة الموقع من الوزير ب. تقييم 35% من نظام التعليم بمرحلة رياض الأطفال وفق نظام الجودة الجديد عن طريق: ▪ التأكد من استكمال أدوات التقييم ▪ سجلات التقييم لمرحلة رياض الأطفال المتاحة لدى نائب الوزير ومدير مركز تطوير المناهج ورئيس قطاع التعليم العام ورئيس الإدارة المركزية للتعليم الأساسي ورياض الأطفال. ▪ وجود تقرير موجز على الموقع الإلكتروني للوزارة. ▪ التأكيد على موافقة البنك الدولي على إجراءات ومنهجية التقييم 2. **إجراءات التحقق من تحسن نسبة 50% من التعليم بالمرحلة في ضوء نظام الجودة** ▪ تتم مراجعة تقارير الجودة لكل مدارس رياض الأطفال عند خط الأساس وخط النهاية (التقييم القبلي والبعدي). ▪ إجراء فحص مفاجئ لعينة عشوائية من مدارس مرحلة رياض الأطفال التي تحسنت جودتها وفقاً لنظام ضمان الجودة ▪ يتم الاتفاق بين البنك الدولي ووكيل التحقق على إطار تحديد العينة
مستويات تقييم الجودة	أ. **عدم كفاية الجودة:** رياض الأطفال التي لا تلبى الحد الأدنى لمعايير الجودة. ب. **لحد الأدنى للجودة:** رياض الأطفال التي تلبى نتائج الحد الأدنى لمعايير الجودة. ج. **جودة لا بأس بها:** رياض الأطفال التي تسجل أداءً أعلى من الحد الأدنى لمعايير الجودة.
المكون	تدريب المعلمين بمرحلة رياض الأطفال
الوصف	تطوير وحدات التدريب وعمل برنامج التطوير المهني المستمر ويستهدف تدريب 70% من معلمي رياض الأطفال
مصادر التحقق	سجلات الوزارة ، موافقات الوزير، سجلات التدريب ، جداول التدريب ، كشوف الحضور
الجهة التحقق	وكيل تحقق مستقل
الإجراءات	نتائج الدراسة التشخيصية لمرحلة رياض الأطفال مراجعة سجلات التدريب ومقابلة عينة عشوائية من معلمي رياض الأطفال للتحقق من استكمالهم التدريب. يجب أن يكون إطار اختيار العينة مقبولاً للبنك الدولي.

من التحليل السابق لواقع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المشروع فيما يتعلق بتطوير رياض الأطفال والتعديلات التي أدخلتها الوزارة بناءً على المراجعات الدورية التي تجريها بالتعاون مع البنك الدولي، يتضح أن الخطوات التي تتخذها الوزارة نحو هذا الهدف ما تزال بطيئة ولا تحقق الهدف الخاص بالإتاحة، كما أنها تحتاج إلى بذل جهود أكبر لتحقيق الهدفين المتعلقين بالجودة وتدريب المعلمين خلال المدة المتبقية من عمر المشروع والتي تقل عن ثلاث سنوات بعد التعديل الأخير.

2. التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الثاني الخاص بفاعلية المعلمين والمديرين وتعديلاته:

جاءت نتائج مراجعة مكون المعلمين الفاعلين وقادة التعليم ببنوده الفرعية جميعها سلبية وفي مقدمتها المكون الأساسي الخاصة بتطوير وتنفيذ «إطار عمل التطوير المهني المستمر»، وفي تقرير المراجعة الرابع الصادر في يناير 2020 ذكر البنك الدولي أن تقييم أثر ممارسات التدريس يخضع لمزيد من المناقشات مع الوزارة خاصة بعد تقييم مخرجات التدريب السلوكي للمعلمين المشاركين في برنامج المعلمون أولاً، هذا بالإضافة إلى أن فريق البنك الدولي في حاجة إلى مراجعة تقييم المكون الخاص بالمعلمين بشكل عام مرة أخرى بعد تعيين نائب وزير شؤون معلمين جديد، حيث تم تجميد بعض قرارات النائب السابقة والخاصة بتدشين منصة إلكترونية بهدف توظيف 12 ألف معلم.

أما فيما يخص بند تطوير وتنفيذ «إطار عمل التطوير المهني المستمر» فقد أكد التقرير ذاته على أن هذا الإجراء مازال قيد التقدم، فقد قامت الوزارة بتشكيل لجنة لتطوير إطار عمل التطوير المهني المستمر (CPD)، وترخيص مزاولة المهنة للمعلمين الجدد من خلال طرح خطة لمشروع جديد مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعنوان «التدريس للغد»، ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في إعداد إطار التطوير المهني المستمر الجديد. أما عن برنامج السلوك المهني الموسع للمعلم فقد عقدت الوزارة مؤتمرات للتوعية بمجتمعات الممارسة (مجتمعات مهنية افتراضية عبر منصة المعلمون أولاً) في 14500 مدرسة حتى نوفمبر 2019، وتم إدراج الموضوعات المتعلقة بالوعي المناخي ضمن الإطار السلوكي لبرامج التدريب.

في التقرير الخامس والصادر في يوليو 2020، لم يحدث أي تقدم ملحوظ في مكون المعلمون الفاعلون وقادة التعليم، جاء ذلك بسبب الآثار السلبية لجائحة كورنا على التعليم وأهمها إغلاق المدارس، وبالنظر إلى تلك التغييرات وتداعياتها على التطوير المهني للمعلم، فقد نوه التقرير عن احتمالية تقدم الوزارة بطلب إعادة هيكلة المشروع بما يتضمن المكون الخاص بالمعلمين، وتم تأكيد ذلك في التقرير السادس الصادر في يناير 2021، وبالفعل في مارس 2021 تقدمت الوزارة بمقترح لإعادة هيكلة المشروع في مكونين منهم مكون المعلمين الفاعلين.

استند المقترح إلى أسباب هامة لإعادة الهيكلة في مقدمتها عدم حدوث أي تقدم ملحوظ في البند الخاص بتحسين جودة التطوير المهني وإنشاء إطار عمل التطوير المهني المستمر (CPD)، الأمر الذي ترتب عليه عدم صرف المستحقات المالية الخاصة بهذا البند؛ علاوةً على عدم صرف المستحقات الخاصة ببند توسيع برامج تدريب قادة التعليم والمشرفين، فاقترحت الوزارة زيادة المخصصات المالية لمكون المعلمين من 100 مليون إلى 120 مليون دولار أمريكي على أن يتم اقتطاع هذه الزيادة من مكون إتاحة نظام التعليم الجديدة 2.0 في مرحلة رياض الأطفال. وذكرت الوثيقة بأنه من المتوقع تدشين الوحدة الخاصة بالتطوير المهني المستمر بالوزارة قبل ديسمبر 2021.

في إبريل 2021، وافق البنك الدولي على إعادة الهيكلة المقترحة، وتلى تلك الموافقة إصدار ثلاثة تقارير في يوليو وأكتوبر2021 ومارس 2022 لمراجعة مشروع إصلاح التعليم المصري بعد إعادة هيكلته، وجاءت نتائج المراجعة الخاصة بمكون المعلمين الفاعلين وقادة التعليم ببنوده الفرعية جميعها سلبية وجميع بياناتها إما غير متوفرة أو صفرية، والجدير بالذكر أن تقرير المراجعة الصادر في أكتوبر 2021 تضمن تحديد موعد نهائي لكل بند من بنود مكون المعلمين الفاعلين وقادة التعليم، حيث حدد التقرير شهر مارس 2022 كموعد للانتهاء من إعداد إطار عمل التطوير المهني المستمر،

يتضح أن المكون الخاص بفاعلية المعلمين والمديرين لم تتحقق معظم أهدافه في ظل التخلي عن برنامج «المعلمون أولاً» ومحاولة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية جديدة

وأول سبتمبر 2023 كهدف نهائي لتدريب 50% من إجمالي عدد المعلمات الإناث، و35% من إجمالي المشرفيين على المرحلة الابتدائية من الصف الأول وحتى الصف السادس، و25% من إجمالي عدد مديري المدارس ونوابهم، شريطة أن تتضمن بعض وحدات التدريب مراعاة النوع الاجتماعي والتوعية بالمناخ، وعلى أن يصل عدد إجمالي المعلمين المدربين إلى 420 ألف معلم ومعلمة بنهاية أغسطس 2023.

وتشير المراجعة الصادرة في مارس 2022 إلى أن إطار عمل التطوير المهني لمعلمي الصفوف من الأول حتى الثاني عشر تم تعديله ليقتصر على معلمي الصفوف من الأول وحتى السادس، وتم صياغته في الصورة الأولية، على أن تنتهي منه الوزارة بحلول إبريل 2022، إلا أن هذا الإطار لم يُعلن إلى الآن على الرغم من إطلاق منصة التدريب والتطوير المهني الإلكترونية؛ كما يتضح من وثيقة تعديل المشروع الصادرة في إبريل 2022 أن خطة إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج وبناء قدرات العاملين فيه تم إعادة جدولتها في ضوء تمديد المشروع حتى 2025. إضافةً إلى ذلك، فقد تم إعادة جدولة تطوير إطار العمل الخاص بالتنمية المهنية المستمرة لمديري ووكلاء المدارس لتتناسب مع إطار التنمية المهنية المستمرة للمعلمين بشكل يقبله البنك الدولي.

مما سبق، يتضح أن المكون الخاص بفاعلية المعلمين والمديرين لم تتحقق معظم أهدافه في ظل التخلي عن برنامج «المعلمون أولاً» ومحاولة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية جديدة، كما أن البيانات المتاحة حول المساواة بين الجنسين في المعلمين، وتضمين قضايا الوعي المناخي في مراحل تدريب المعلمين والمشرفين، ونسبة المشرفين الذين تلقوا تدريباً وفقاً لنظام التدريب الجديد، ونسبة الإناث بين المشرفين التربويين، تؤكد على أن الوزارة مازالت تحتاج على بذل جهود أكبر في السنوات الثلاث المقبلة لتحقيق أهداف المشروع فيما يتعلق بتحقيق الفاعلية للمعلمين والقادة التربويين.

3. التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الثالث الخاص بنظام التقييم الشامل وتعديلاته:

تشير المراجعة الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي في مارس 2022 إلى أن أكثر من 1.2 مليون طالب في الصفين العاشر والحادي عشر قد أدوا الاختبارات القائمة على بنوك الأسئلة التي أعدها المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في إبريل 2021، كما أدى طلاب الصف الثاني عشر اختباراً ورقياً يعتمد على اختبار مهارات التفكير العليا في يوليو 2021، ولكن في هذا الاختبار لم يتم باستخدام التابلت كما كان مخططاً، ولم يتم استخدام متوسط الدرجات التراكمي؛ وقد أكدت الوزارة في وثيقة تعديل المشروع الصادرة في إبريل 2022 على أنها لم تعد تركز في تقييم طلاب المرحلة الثانوية على معدل الدرجات التراكمي GPA، كما لم تعد تركز على طريقة إجراء الامتحان سواء كان ورقياً أو باستخدام التابلت.

ويبدو أن الوزارة تخلت عن فكرة معدل الدرجات التراكمي لتخرج طلاب الثانوية العامة نهائياً، وأبقت على النظام الحالي باعتماد امتحانات الصف الثاني عشر فقط لتخريج الطلاب، حيث تم مراجعة الفقرة الخاصة «بإجراء امتحانات صفوف المرحلة الثانوية الثلاث على المستوى الوطني» وتعديلها لتصبح «إجراء امتحانات الصفين العاشر والحادي عشر لقياس مهارات التفكير العليا» دون الإشارة إلى آلية التعامل مع الصف الثاني عشر أو تطبيقها على المستوى الوطني. علاوةً على ذلك، فقد تم مراجعة البند الخاص برفع مستوى الثقة العامة في نظام التقييم والتخرج من المرحلة الثانوية ليتم قصره على رفع مستويات الثقة العامة في نظام تقييم المرحلة الثانوية دون الإشارة إلى نظام تخرج الطلاب، الذي يعتمد بشكله الحالي على اختبارات الثانوية العامة في السنة النهائية للمرحلة، ما يعني أنه من المحتمل أن تكون الوزارة قد تراجعت عن فكرة تطبيق نظام «معدل الدرجات التراكمي» للسنوات الثلاث ولو بشكل مؤقت.

وقد يرجع هذا التغيير إلى المشكلات التي واجهت الوزارة في إجراء الامتحانات باستخدام التابلت خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث فشل نظام الاختبار الإلكتروني الذي يعتمد على امتحان الطلاب باستخدام التابلت في استيعاب جميع طلاب الصف الأول الثانوي خلال التجربة الأولى للنظام في 2019/2018، كما لم تنجح الوزارة في التغلب على المشكلات التي واجهت ذلك النظام في العام الثاني أثناء امتحان الصفين الأول والثاني الثانوي خلال العام الدراسي 2020/2019، حيث عانى الطلاب من تأخر دخولهم على منصات الامتحانات الإلكترونية، ومنهم من لم يتمكن من أداء الامتحان إلكترونياً على الإطلاق. علاوةً على ذلك، فقد صاحب استخدام التابلت في الامتحانات تمدد ظاهرة تسريب الامتحانات والغش الإلكتروني باستخدام منصات وتطبيقات التواصل الاجتماعي بعد أن تمكن الطلاب من فك شفرة أجهزة التابلت بما يمكنهم من فتح تلك التطبيقات ونشر الأسئلة.

المشكلة الأكبر التي واجهت وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بإجراء الاختبارات إلكترونياً بدت واضحة أثناء امتحانات الثانوية العامة 2021/2020، حيث تمثلت رغبة الوزارة في إجراء الامتحانات إلكترونياً كما كان الحال مع الصفين الأول والثاني الثانوي دون التغلب على مشكلات نظام الامتحان الإلكتروني، ولكن عدم التأكد

من قدرة النظام الإلكتروني على استيعاب جميع الطلاب أدى إلى حالة من التخبط في اتخاذ القرار، ليتم في النهاية الإعلان عن إجراء الامتحان ورقياً مع إمكانية اصطحاب الطلاب لأجهزة التابلت داخل اللجان؛ وقد تخلت الوزارة عن فكرة الاعتماد على التابلت في امتحان الثانوية العامة للعام الدراسي 2022/2021، على أن يكون الامتحان ورقياً، ولا يُسمح للطلاب باستخدام التابلت داخل اللجان مع الاعتماد على كتيب المفاهيم تفعيلاً لنظام الكتاب المفتوح في الامتحانات.

"بعد أن كان ضمن أسس إصلاح نظام التقييم، يبدو أن الوزارة تخلت عن فكرة معدل الدرجات التراكمي GPA"

وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي الخاص بإجراء الاختبار الوطني للصفين الرابع والتاسع، فقد تم تعديل الاختبار الوطني القائم على العينة للصف الرابع ليكون ورقيًا في المراجعة الرابعة في يناير2020 بعد أن كان مخططاً له أن يُنفذ إلكترونياً كما جاء في وثيقة المشروع الأولى. وحتى أكتوبر 2020، لم يحدث تقدم فيما يتعلق باعتماد الوثيقة الإطارية للاختبار الوطني للصف الرابع الابتدائي، وأرجعت الوزارة هذا التأخير إلى توجه انتباه الوزارة بالكامل للاستجابة لأزمة جائحة كورونا، وقد أدخلت الوزارة بعض التعديلات على هذا المكون الفرعي ليتم مد الفترة الزمنية لإنهاء الوثيقة الإطارية للاختبار الوطني للصف الرابع حتى نهاية 2021، كما تم استبدال الاختبار الوطني للصف التاسع باختبار وطني للصف السابع، وأن يتم إعداد الاختبارين الوطنيين بناء على بنوك الأسئلة، وتصحيحها باستخدام نظام إلكتروني جديد، ونشر النتائج خلال شهرين على الأكثر.

وقد أوضحت الوزارة في وثيقة تعديل المشروع الصادرة في إبريل 2022 أن الوثيقة الإطارية للاختبار الوطني للصف الرابع الابتدائي تم الانتهاء منها، كما تم إجراء الاختبار في ديسمبر 2021 على أن يصدر تقرير مفصل بنتائج هذه التجربة خلال شهر يونيو 2022، إلا إن الوزارة لم تعلن عن هذا التقرير إلى الآن، ومن المقرر أن يتم عقد الاختبار الوطني للصف الرابع خلال شهر إبريل من كل عام. الجدير بالذكر أن اختبار العينة الذي أجرته الوزارة في الفترة بين 23 – 26 ديسمبر 2021 في 345 مدرسة اختبر تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في القراءة والرياضيات، ولم يُجر الاختبار على تلاميذ الصف الرابع.

ويمكن تفسير ذلك بافتراض أن الوزارة أرادت اختبار الطلاب الذين لم يُطبق عليهم نظام التعليم الجديد 2.0 واعتبار نتائج هذا الاختبار هي خط الأساس ومقارنتها مستقبلاً بنتائج التلاميذ الذين تم تطبيق نظام التعليم الجديد عليهم؛ وقد تكون الوزارة لجأت إلى اختبار تلاميذ الصف الخامس بدلاً من الصف الرابع باعتبار أن توقيت الاختبار الذي التزمت به الوزارة مع البنك الدولي جاء قبل نهاية الفصل الدراسي الأول، ما يعني أن تلاميذ الصف الرابع لم يكونوا قد حصلوا على القدر الكافي من مهارات القراءة والحساب الذي يمكنهم من أداء الاختبار، ولم يمروا بتجربة الاختبارات من قبل، خاصةً وأنهم وفقاً لنظام التعليم الجديد لم يخضعوا لأي اختبار حتى نهاية الصف الثالث الابتدائي.

أما فيما يتعلق بإعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، فلا يمكن الحكم على تأخر تنفيذ بعض بنود إصلاح التقييم الشامل أو خطة إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات عن الموعد المحدد بأنه فشل تام، حيث تشير آخر مراجعة نشرها البنك الدولي في مارس 2022 إلى أنه تم الانتهاء من عدد من الأنشطة التي تدلل على تحسن أداء المركز عما كان عليه، منها ما يلي:

- إنشاء بنوك الأسئلة: تم إنشاء بنوك الأسئلة للصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية في جميع المواد الدراسية، الأمر الذي ساعد على استخلاص جميع الامتحانات الخاصة بالثانوية العامة للدورين الأول والثاني في العام الدراسي 2020/2021 من هذه البنوك.
- إدارة وتصحيح الامتحانات: تمكن المركز من تصحيح أوراق إجابة امتحانات الثانوية العامة للعام 2021 إلكترونياً دون تدخل بشري، حيث تم الاعتماد على «البابل شيت» Bubble Sheet لأول مرة، واستخدام الماسح الضوئي لتحويله لنسخة إلكترونية؛ كما أشرف المركز على تظلمات طلاب الثانوية العامة في العام الماضي.
- إتاحة نتائج الاختبارات للصفوف من العاشر حتى الثاني عشر إلكترونياً للطلاب والإدارات والمديريات التعليمية ومديري المدارس في أقل من شهر.
- تنفيذ تدريبات لبناء قدرات العاملين في المركز بنجاح.

وبناءً على ما تحقق، فقد تم تعديل بعض البنود الفرعية في هذا المحور سواء بالحذف أو الإضافة لتلك البنود؛ وتضمنت التعديلات التي وافق عليها البنك الدولي في إبريل من عامي 2021 و2022 ما يلي:

- مراجعة الفقرة المتعلقة بإنهاء خطة إعادة الهيكلة وإقرارها بواسطة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، على أن يتم الموافقة والتوقيع عليها من قبل وزير التربية والتعليم بحلول 2020، ليتم حذف الجزء الأخير المتعلق بموافقة وتوقيع وزير التربية والتعليم بحلول 2020؛ ولكن المراجعة الدورية الصادرة عن البنك الدولي في مارس 2022 تشير إلى أن خطة إعادة هيكلة المركز تم الانتهاء منها واعتمادها من قِبل وزير التربية والتعليم.
- حذف الفقرة المتعلقة بتوظيف ثلاثة خبراء في القياس والتقويم التربوي من قبل المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي لمدة ثلاث سنوات متصلة على الأقل، وحلت محلها فقرة متعلقة بإجراء تدريبات لكل من: فنيي المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي على إدارة واستخدام منصة إدارة التقييم، ومطوري بنوك الأسئلة على عملية بنائها، و70% على الأقل من المراقبين على تنفيذ تقييمات جديدة. وقد يرجع ذلك إلى رغبة الوزارة في الاعتماد على العاملين داخل المركز القومي للامتحانات من الأساتذة الباحثين والتخلي عن فكرة الاستعانة بخبراء من الخارج.
- وتأكيداً للنقطة السابقة، فقد تم إضافة فقرة تتعلق بتقديم خبراء القياس والتقويم في المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي التدريب اللازم لكل من: جميع المصححين على قواعد البيانات الخاصة بدرجات الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر، وجميع واضعي الأسئلة على قواعد البيانات الخاصة بالصفوف من العاشر حتى الثاني عشر.
- تم إلغاء البند الخاص بنقل الميزانية المخصصة لعملية تقييم الطلاب من وزارة التربية والتعليم إلى المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، وقد يتمثل السبب وراء إجراء هذا التعديل في عدم جاهزية المركز لإدارة المخصصات المالية اللازمة لعملية تقييم الطلاب في مختلف المراحل التعليمية، أو لعدم وجود إطار تشريعي يسمح باتخاذ مثل هذه الخطوة في ظل مركزية توزيع الموارد المالية المخصصة لكل وزارة.

وأرجعت الوثيقة الجديدة مراجعة البنود السابقة إلى رغبة الوزارة في التركيز على بناء قدرات العاملين في المركز لتدريب جميع المصححين المسؤولين عن تصحيح الامتحانات الإلكترونية باستخدام التابلت.

4. التقدم نحو تحقيق أهداف المكون الرابع الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي وتعديلاته:

طبقاً للتقرير الدوري الصادر عن البنك الدولي في يوليو 2020 فقد استطاعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الاستجابة بشكل سريع لجائحة كورونا، وذلك نتيجة استغلال البنية التحتية التكنولوجية التي تم العمل على توفيرها قبل الجائحة، ومصادر التعلم الرقمية، والفصول الافتراضية، والبث المباشر، والقنوات التليفزيونية التعليمية المتاحة للطلاب.

ووفقاً لدراسة منشورة على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان « منصة المذاكرة الرقمية على بنك المعرفة المصري للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية وأسلوب تقييم جديد»، فقد قامت الوزارة بإطلاق بوابة دراسية جديدة وهي study.ekb.eg حتى يتمكن جميع الطلاب من الوصول إلى دروسهم، كما تم عقد شراكة مع إدمودو Edmodo - إحدى شبكات التعليم العالمية المجانية التي أطلقت منذ عام 2008 لتسهيل التواصل بين المعلمين وطلابهم وأولياء الأمور- لتزويد المعلمين بمنصة لإنشاء فصول افتراضية، والتواصل مع طلابهم في جميع الصفوف الدراسية، حيث كان بنك المعرفة المصري يخدم بشكل أساسي طلاب المرحلة الثانوية والباحثين بالتعليم العالي قبل الجائحة كان بنك المعرفة المصري، كما أن إعلان الوزارة استبدال امتحانات نهاية العام التقليدية بمشاريع بحثية بدءًا من الصف الثالث الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي لم يكن استجابةً للجائحة فقط، ولكن الوزارة رأت فيه فرصة للتوسع في تطبيق مشروع تطوير التعليم ٢,٠؛ لأنه ولأول مرة يتعرض أولياء الأمور والطلاب لفكرة أن الاختبارات ليست هي الوسيلة الوحيدة للتقييم، وكنتيجة لتلك الجهود وصلت المشاهدات على بوابة study لما يقرب من 80 مليون مشاهدة، كما قام 15 مليون طالب، و2,1 مليون معلم، ومليون ولي أمر بالتسجيل على منصةEdmodo ، بالإضافة إلى ما يقرب من 5.2 مليون فصل دراسي افتراضي، كما تم تقديم 15 مليون مشروع بحثي.

وتعد منصة Edmodo التعليمية التي وفرتها الوزارة للطلاب شبكة اجتماعية تفاعلية تعليمية متكاملة متعددة المصادر، ويتم من خلالها تقديم المقررات الدراسية والأنشطة التربوية للطلاب في أي مكان وبأي وقت، كما تهدف إلى تسهيل التواصل بين الطلاب والمعلمين في بيئة افتراضية مجانية وآمنة تمامًا، حيث توفر أدوات مفيدة للمعلمين والتلاميذ للتفاعل عبر الإنترنت خارج الفصل الدراسي ومشاركة المحتوى، وإرسال الواجبات المنزلية، وإشعارات المدرسة، ومشاهدة الدرجات، كما يستطيع من خلالها أولياء الأمور متابعة المستوى التحصيلي لأبنائهم.

شكل (7) مصادر التعلم الرقمية والتليفزيونية المتاحة للطلاب

كما أشارت تقارير تقييم ومراجعة البنك الدولي للمشروع أنه يوجد 2632 مدرسة تعليم ثانوي متصلة بالإنترنت من خلال الألياف الضوئية، وذلك بنسبة تقترب من 62% من إجمالي المدارس الثانوية العامة البالغ عددها 4254 مدرسة، وتلقى 1.8 مليون طالب أجهزة لوحية (تابلت) بالمرحلة الثانوية. بالإضافة إلى أنه تم توفير 36 ألف شاشة بالفصول، وأيضًا تم إتاحة شريحة بيانات من شركة المصرية للاتصالات لكل طالب؛ للوصول إلى المصادر الرقمية داخل وخارج المدرسة.

علاوة على ذلك، فقد شهد العام الدراسي 2018/2019 التوسع في استخدام التكنولوجيا في التدريس بالمدارس وتطبيق الاختبارات الإلكترونية للصف الأول، والثاني الثانوي، وتوفير دليل معلم رقمي بدءًا من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني الابتدائي، وتم إنشاء منصة إدارة التقييمات، وإجراء التقييم بالفعل لطلاب الصف الأول والثاني الثانوي في 2019/2020، كما تم تدريب أكثر من 25 ألف معلم وإداري بالمدارس على إنشاء بنوك الأسئلة، وإدارة منصة الاختبارات وتصحيحها، وإتاحة درجات الطلاب إلكترونيًا لمرحلة التعليم الثانوي في أقل من شهر.

بالرغم مما سبق، لا يزال هناك أهداف لم يتم تحقيقها بالمكون الرابع كالهدف الخاص بتطوير اللوحة البيانية لدعم القرار التعليمي، وكذلك الهدف المتعلق بإنشاء هيئة تكنولوجيا التعليم. ووفقًا للبنك الدولي فقد تم صياغة الشروط المرجعية الخاصة بإنشاء الهيئة فقط، وفي انتظار مراجعة السلطة التشريعية المختصة؛ لإقرار إنشائها وضمان استدامتها كجزء لا يتجزأ من الهيكل الإداري للوزارة.

وفي ضوء ما تحقق، تم تعديل وثيقة مشروع إصلاح التعليم في إبريل من عامي 2021 و2022؛ لدعم استجابة الوزارة لجائحة كورونا، وحذف الأهداف التي لم تعد ذات صلة بمشروع الإصلاح أو مفرطة الطموح وفقًا لتعبير البنك الدولي، وقد طرأ على المكون الرابع عدد من التعديلات، على النحو التالي:

أ. بيئة ومنصة داعمتان لتكنولوجيا التعليم:

تم إعادة جدولة إنشاء الكيان الخاص بتكنولوجيا التعليم حتى ديسمبر 2021 أو تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه مع البنك الدولي، وفيما يخص إنشاء لوحة بيانية لدعم القرار التعليمي، فقد تم تعديل الأهداف الخاصة بها في إبريل 2021 بحيث يتم

تنفيذها على مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى إمدادها بالبيانات المتعلقة باستخدام محتوى التعلم الموجود على المنصات الرقمية المجانية مثل (Edmodo، والبث المباشر، وStudy.EKB)، والقنوات التلفزيونية التعليمية؛ وفي التعديل الأخير في إبريل 2022، راجعت الوزارة هذا البند ليتم حذف العبارة الخاصة بالمنصات المجانية، كما تم إسقاط المرحلة الثانية التي يتم فيها تغذية اللوحة ببيانات التطوير المهني، وبيانات تقييم الطلاب، وبيانات نظم المعلومات(EMIS).

"رغم التوسع في استخدام أدوات التكنولوجيا في المدارس، ما تزال اللوحة البيانية وهيئة تكنولوجيا التعليم تحت التنفيذ"

علاوةً على ذلك، ففي تعديل إبريل 2021، تم حذف كل من الهدف الخاص بتدريب العاملين على كافة المستويات على استخدام لوحة معلومات دعم قرار التعليم من أجل صنع السياسات، والهدف المتعلق بالنسبة المئوية للموازنات التي من المفترض أن تعدها المديريات باستخدام المعلومات المستقاة من لوحة المعلومات، وذلك لأنه تم إدراك أنه من السابق لأوانه إشراك المديريات التعليمية في إعداد الموازنة.

وكذلك تم إضافة هدف يتعلق بتوفير (Smart Card) كهوية رقمية مطورة للطالب، تحتوي على عدد من البيانات الخاصة به، وتشمل البيانات الصحية، والقياسات الحيوية (biometrics)، وما إذا كان من ذوي الاحتياجات الخاصة، والحضور بالمدرسة، ومُعلميه، ودرجاته، وأدائه التعليمي، والكتب/ التابلت الموزعة عليه، بالإضافة إلى التطور وفقًا للمرحلة التعليمية، حيث يعد ذلك استكمالا للبيانات التقليدية الموجودة بنظم المعلومات (EMIS)، وستصبح الأساس لبطاقات مماثلة للمعلمين والمباني المدرسية.

ب. مصادر تعلم رقمية وتليفزيونية:

تضمنت وثيقة تعديل المشروع الصادرة في إبريل 2021 استبدال التركيز على المصادر الرقمية وإتاحتها للمعلمين من رياض الأطفال وحتى نهاية المرحلة الثانوية، ليصبح الهدف هو العمل على تطوير وتوفير مصادر تعلم تليفزيونية بجانب الرقمية، وإتاحتها مجانًا لجميع الطلاب والمعلمين بدءًا من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي.

بالإضافة إلى أنه تم إعادة تعريف كل من المؤشر الخاص بنسب المدارس الموجودة بأفقر خمسة محافظات ممن يستطيعون الوصول إلى بنك المعرفة أو نظام إدارة التعلم، ليصبح التركيز على نسب الطلاب وليس المدارس من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي بأفقر خمسة محافظات ممن يستطيعون الوصول بشكل ثابت إلى مصادر التعلم الرقمية أو قناة التلفزيون التعليمية، وكذلك المؤشر الخاص بالنسبة المئوية للمدارس التي تستطيع الوصول إلى بنك المعرفة ونظام إدارة التعلم بجميع الصفوف، وأصبح الهدف أكثر تفصيلًا وواقعية ليشمل النسبة المئوية للطلاب بدءًا من الصف الرابع الابتدائي إلى الثالث الثانوي بالمدارس الحكومية والمعلمين الذين يستخدمون مصادر التعلم الرقمية المجانية و/أو قنوات التعليم التلفزيونية بحيث تصبح النسب المئوية المراد تحقيقها للاستخدام على النحو التالي:

- من الصف الرابع الابتدائي حتى الثالث الإعدادي: يستخدم ما لا يقل عن (40%) من الطلاب والمعلمين مصادر التعلم الرقمية باستمرار.
- من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي: يستخدم ما لا يقل عن (40%) من الطلاب قنوات التعليم التليفزيونية باستمرار.
- من الصف الأول وحتى الثالث الثانوي: يستخدم ما لا يقل عن (40%) من الطلاب والمعلمين مصادر التعلم الرقمية باستمرار.

أما في التعديل الصادر في إبريل 2022، فقد ركزت الوزارة على تطبيق تجربة الكارت الذكي smart card في محافظة واحدة قبل تطبيقه على المستوى الوطني، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة من الأجهزة المختلفة والوزارات، وتستهدف الوزارة استخدام الكارت لمراقبة جودة التعليم من خلال اللجوء لمؤشرات أداء محددة يتم جمعها من منصات المعلومات المختلفة.

3 التحديات ونقاط الضعف

من **خلال استعراض الواقع وما تم من تعديلات على المشروع**، يمكن التوصل إلى وجود مجموعة من نقاط الضعف التي عانت منها وزارة التربية والتعليم أثناء تنفيذ المشروع، والتحديات التي واجهتها في طريق تحقيق عدد من الأهداف بما ساهم في بطء التنفيذ والتخلي عن بعض الأهداف وإعادة جدولة البعض الآخر بسبب ما فرضه الواقع؛ ويمكن توضيح بعض نقاط الضعف والتحديات **من خلال المحاور التالية:**

1. تحديات ونقاط ضعف إدارية:

- فيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال، يعد إخفاق وزارة التربية والتعليم في تحقيق الهدف الأول المتعلق بالإتاحة أحد نقاط الضعف الإدارية، حيث لم تتمكن الوزارة من تحقيق أي تقدم يُذكر نحو هذا الهدف وظلت الطاقات الاستيعابية بدور رياض الأطفال بالمدارس الحكومية والخاصة عند مستوى 35 % من عدد الأطفال المفترض التحاقهم؛ وبدلاً من إيجاد البدائل المناسبة لتحقيق ذلك الهدف، لجأت الوزارة إلى إسقاط هذا البند من مشروعها مع البنك الدولي.
- علاوةً على ذلك، أدى ضعف التخطيط لبرامج التدريب التخصصي والدعم التربوي أثناء الخدمة إلى إضعاف قدرة معلمي رياض الأطفال على هيكلة عملية التعلم وصياغة أنشطة تتناسب مع عامل السن وتستند إلى اللعب وتحفز نمو الطفل والمهارات الاجتماعية والوجدانية.
- يعد غياب آليات المتابعة والتشجيع على التحسن المتواصل لمستويات الجودة نقطة ضعف أخرى أدت إلى ضعف إسهام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في استعداد الأطفال للالتحاق بالمرحلة الابتدائية.
- تتبع رياض الأطفال في مصر العديد من الجهات منها وزارة التربية والتعليم بما تضمه من مدارس متنوعة ووزارة التضامن الاجتماعي بما تشرف عليه من مؤسسات وجمعيات مجتمع مدني، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة على تحديد أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال ويصعب مهمة الإشراف على مناهجها وإدارتها.
- فيما يتعلق بفاعلية المعلمين والقادة التربويين، يمثل تأجيل تدشين إطار عمل التطوير المهني المستمر مع كل مراجعة يجريها البنك الدولي أحد نقاط الضعف الإدارية لدى الوزارة، حيث تم تأجيل إنهاء هذا الإطار لأكثر من مرة لأسباب متباينة، تارةً سياسية تتعلق بتغيير نائب وزير التربية والتعليم لشؤون المعلمين، وتارةً أخرى لأسباب صحية قهرية تتعلق بأزمة جائحة كورونا.
- استبعاد الأكاديمية المهنية للمعلمين من الترتيبات المؤسسية لتنفيذ المشروع، حيث تضمن ملحق ترتيبات التنفيذ بالوثيقة إنشاء وحدة التطوير المهني المستمر، لتصبح مسؤولة عن تنفيذ مكون المعلمون الفاعلون وقادة التعليم، ولإضفاء الطابع المؤسسي على تدخلات التطوير المهني المستمر المختلفة وفق ما جاء بالوثيقة. فكانت التحديات والمشكلات التي تواجهها الأكاديمية المهنية للمعلمين أحد أسباب استبعاد الأكاديمية وتجريدها من مهامها الأصلية.
- فيما يتعلق بإصلاح نظام التقييم، لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من تطبيق الاختبار الوطني للصف الرابع الابتدائي بنهاية العام الدراسي الماضي بسبب عدم الانتهاء من الوثيقة الإطارية للاختبار، الأمر الذي أدى إلى تأخيره حتى ديسمبر 2021 وتطبيقه على تلاميذ الصف الخامس؛ علاوةً على ذلك، لم تتمكن الوزارة من إعداد الوثيقة الإطارية الخاصة بالاختبار الوطني للصف السابع حتى الآن، ولم تعلن عن موعد تطبيقه، كما أن تغيير فئة التلاميذ المستهدفة من الصف التاسع إلى الصف السابع لا تساعد في التعرف على مستوى أداء التلاميذ بنهاية مرحلة التعليم الأساسي كما كان مستهدفاً في البداية.

ويتمثل أحد المعوقات الإدارية أيضاً في صعوبة استقلال المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي فيما يتعلق بإدارة ميزانيته لتصميم وتنفيذ وتصحيح الامتحانات للمراحل الدراسية المختلفة.

- فيما يتعلق بالتعليم القائم على الربط الشبكي، يعد تأخر تنفيذ مكونات مشروع إصلاح التعليم الأخرى تحدياً أمام تحقيق أهداف المكون الرابع من المشروع، حيث تتقاطع الأهداف الفرعية للمكون الرابع مع المكونات الأخرى لمشروع إصلاح التعليم؛ على سبيل المثال عدم تنفيذ المكون الخاص بالارتقاء بفاعلية أداء المعلمين والقيادات التربوية، يؤثر على تنفيذ الهدف المتعلق بإمداد اللوحة البيانية لدعم القرار التعليمي ببيانات تدريب المعلمين كما هو مخطط لها.

2. تحديات ونقاط ضعف تكنولوجية:

- فيما يتعلق بنظام تقييم المرحلة الثانوية، واجهت الوزارة مشكلات تقنية في محاولتها الأولى التي هدفت إلى تدريب الطلاب وقياس أداء المنظومة والمكونات الخاصة بالشبكات وأجهزة التابلت، وتمثلت هذه المشكلات في عطل المنظومة الإلكترونية وضعف شبكات الإنترنت، وانتهى الأمر بإجراء الامتحانات إلكترونياً لبعض الطلاب وورقياً للبعض الآخر. وعلى الرغم من تحسن أداء منظومة الامتحانات الإلكترونية وعقد الاختبارات لحوالي 1.2 مليون طالب في الصفين العاشر والحادي عشر في العام الدراسي 2020/2019، إلا أن استمرار المشكلات التقنية حال دون تطبيق اختبارات الصف الثالث الثانوي إلكترونياً في العام الدراسي 2021/2020، ليُعقد الامتحان ورقياً على عكس ما تم التخطيط له وإعلانه في يناير 2021.

- يمثل انتشار الغش الإلكتروني وتسهيله أحد نقاط الضعف التي تعاني منها الوزارة على المستوى التكنولوجي، فقد صرح وزير التربية والتعليم والتعليم الفني في فبراير 2022 أنه تم العدول عن قرار تنفيذ اختبار الصف الأول والثاني الثانوي إلكترونيًا؛ نظرًا لاكتشاف وجود 360 ألف طالب مستخدمين لتطبيق التليجرام للغش.

3.تحديات ونقاط ضعف تشريعية:

- ما تزال مرحلة رياض الأطفال غير إلزامية، فلا يوجد إلزام لأولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بهذه المرحلة رغم الحاجة إلى ذلك، حيث تعتبر مرحلة تمهيدية للمرحلة الابتدائية الإلزامية وتهدف في الأساس إلى توفير فرص بداية ممكنة ميسرة لمواصلة التعلم، ويترتب على ذلك عدم التحاق نسبة كبيرة من الأطفال بها مما يؤدى إلى خلق فجوة بين تلاميذ بالمرحلة الابتدائية وعدم تكافؤ فرص البداية الميسرة للتعلم.
- يعد قانون التعليم 139 لسنة 81 وتعديلاته أحد أبرز العوائق أمام تطبيق نظام التقييم الجديد في المرحلة الثانوية، حيث اقترحت وزارة التربية والتعليم إجراء عدد من التعديلات على القانون، تضمنت إجراء الاختبارات إلكترونياً، وإمكانية تحسين الطلاب درجاتهم في مادة أو أكثر من خلال دخول الامتحان بمقابل مادي، وإضافة طرق أخرى للتقييم إلى جانب الاختبارات، وأن يتم احتساب الدرجات على أساس تراكمي؛ وقد وافق مجلس الوزراء على هذه التعديلات، في حين رفضها مجلس الشيوخ بعد عرضها عليه، لتبقى هذه التعديلات قيد المراجعة حتى الآن.
- يعد تأخر الموافقة على التشريعات اللازمة لتغيير نظام تقييم المرحلة الثانوية، تحدياً أمام إمداد اللوحة البيانية ببيانات تقييم الطلاب وفقًا للنظام الجديد.

4.تحديات ونقاط ضعف مجتمعية:

- ارتكز مكون المعلمون الفاعلون وقادة التعليم على تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وأغفل مشروع إصلاح التعليم التأهيل قبل الخدمة، ما يعني انفصال كليات التربية والتربية النوعية، وكليات رياض الأطفال، وخبراء التربية عن أهداف مشروع إصلاح التعليم ومدخلاته.

- أدى ضعف تواصل وزارة التربية والتعليم ومشاركتها مجلس النواب في إعداد خطة وسياسة الإصلاح إلى تعميق مقاومة البرلمان لمشروع إصلاح التعليم، كذلك ساهم استخدام جهات أجنبية في عملية الإدارة والتخطيط والرقابة في ضعف تأمين البيانات وحسن إدارتها، ويبرهن على ذلك أزمة بيانات المعلمين المشاركين في برنامج المعلمون أولاً، حيث قامت الشركة الأجنبية المسؤولة عن البرنامج باحتكار ملفات الإنجاز المهنية للمعلمين المشاركين، فبقيت قاعدة البيانات بحوزتها بعد انتهاء التعاقد معها.

"لم يكن تأخر التشريعات العائق الوحيد أمام تحقيق أهداف مشروع الإصلاح، ولكن الأمر امتد إلى الإجراءات الإدارية والاستغلال السيء للتكنولوجيا والمقاومة المجتمعية"

- فيما يتعلق بنظام تقييم الصف الرابع الابتدائي وفقاً لنظام التعليم الجديد، فقد واجه نظام التقييم الجديد لهذه المرحلة بعض المقاومة نظراً لصعوبة مناهج الرياضيات والعلوم من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور.

- فيما يتعلق بنظام تقييم المرحلة الثانوية، فلم يلق نظام الثانوية العامة الجديد قبولاً واسعاً عند الإعلان عنه، ومثّل المعلمون أول الأطراف الرافضة لهذا النظام، حيث نظر إليه البعض على أنه يقوض دورهم داخل الفصل المدرسي بسبب اختلاف أنماط التدريس عما كانت عليه في النظام القديم، وتحول المعلم من مُلقن إلى مرشد وميسر للحصول على المعلومة، كما أن عدداً كبيراً منهم لم يتلق التدريب الكافي الذي يمكنهم من تطبيق هذا النظام؛ أما المعنيون بالعملية التعليمية من التربويين والمتخصصين فقد تحفظوا على طريقة أداء الامتحانات الإلكترونية ونظام الكتاب المفتوح الذي لم يرد في وثيقة برنامج إصلاح التعليم المقدمة للبنك الدولي؛ ورأوا أن هذا النظام لا يقدم تقييماً حقيقياً للطلاب؛ وأخيراً، يأتي أولياء الأمور الذين فقدوا جزءاً كبيراً من الثقة في هذا النظام بسبب التردد في اتخاذ القرارات المتعلقة بآلية أداء الامتحان ورقياً أم إلكترونياً، وتطبيق نظام التحسين من عدمه.

- تمثلت صدمة أولياء الأمور في تدني مستوى الدرجات التي حققها الطلاب في اختبارات الثانوية 2021/2020، حيث انخفضت نسبة النجاح من 81% في عام 2020/2019 إلى 74% في 2021/2020، وهي نفس نسبة النجاح في عام 2018/2017، ولكن الاختلاف تمثل في انخفاض أعداد الطلاب في شرائح المجموع العليا كما هو موضح في الشكل (8)؛ وهو ما قابله خفض نسب تنسيق القبول بالجامعات بين 7 و10% عن العام السابق. وقد ترجع تلك الصدمة إلى التوقع السائد بين أفراد المجتمع بإمكانية حصول الشريحة الأكبر من الطلاب على مجموع درجات أعلى من 90% بما يضمن التحاقهم بكليات الفئة الأولى أو الثانية كما كان شائعاً في السنوات السابقة.

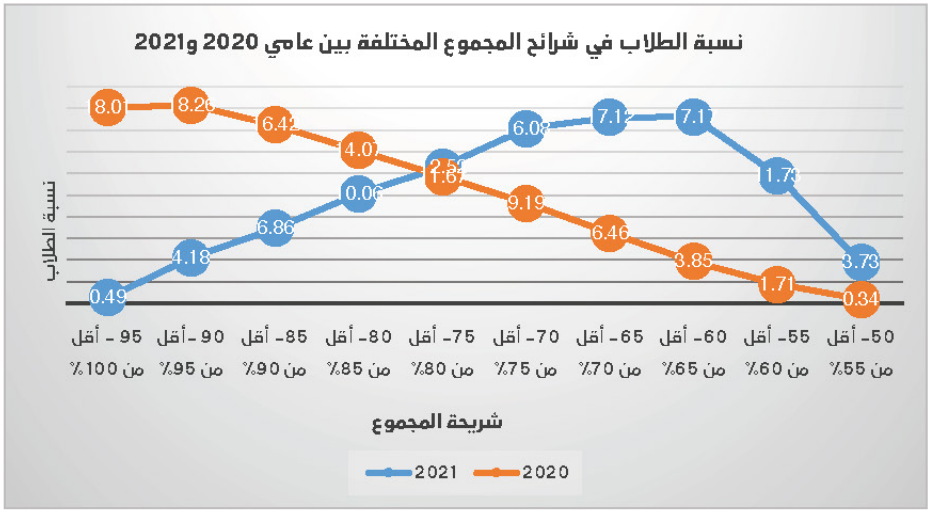

شكل (8) نسبة طلاب الثانوية العامة في شرائح المجموع بين عامي 2020 و2021

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مؤتمر إعلان نتائج الثانوية العامة 2020/2021

- على الرغم من أن تقليص الفجوة وعدم المساواة بين الطلاب يعد أحد أهم مبررات التوسع في استخدام التكنولوجيا بالتعليم، إلا أن واقع التطبيق بالمجتمع يشير إلى تعرض فئة ليست بالقليلة من الطلاب لهذه العقبة، وبرز ذلك بشكل واضح مع تطبيق المشاريع البحثية كبديل عن الامتحانات، وعدم القدرة على الوصول إلى مصادر التعلم الرقمية المتنوعة، كما واجهت الوزارة تحدياً يتمثل في صعوبة معالجة الفجوة الرقمية، وهو ما اتضح في عدم تمكن بعض الأسر تقديم مشاريعها عبر الإنترنت والوصول إلى مصادر التعلم الرقمية، مما دفع الوزارة إلى توجيههم نحو القنوات التلفزيونية كبديل عن المصادر الرقمية، كما تم منحهم خيار إرسال نسخ ورقية من المشاريع البحثية إلى المدارس .

- تمثل مقاومة المعلمين لاستخدام التكنولوجيا في التعليم أحد التحديات التي تواجه الوزارة في تحقيق أهداف مشروع إصلاح التعليم، حيث وجدت دراسة حول آراء معلمي المدارس الثانوية حول سياسات إصلاح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خاصة فيما بعد الجائحة، أن غالبية المعلمين المشاركين تبنوا وجهات نظر سلبية حول التوسع في استخدام التكنولوجيا بالتدريس، وكذلك حول مدى أولوية توجيه الاهتمام نحو إدخال التكنولوجيا بالتعليم، ومدى توافق الجهود المبذولة مع احتياجات التعليم في مصر، بالإضافة إلى عدم رضاهم عن التدريب المقدم لتأهيلهم .

4 إجراءات مقترحة لتحقيق أهداف الإصلاح

على **ضوء ما تقدم**، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات المقترحة التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف مشروع الإصلاح الذي بدأت مصر في تنفيذه منذ أربع سنوات، **ومنها:**

1.لتحقيق أهداف المكون الأول الخاص بمرحلة رياض الأطفال:

- من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن لوزارة التربية والتعليم الإعلان عن رغبتها في إنشاء عدد من المدارس في النطاقات الجغرافية المحرومة من الخدمات التربوية لتتولى أجهزة الدولة الأخرى بدورها تخصيص أراضٍ فضاء تابعة للدولة بأسعار اقتصادية مخفضة للمستثمرين وبنسبة شراكة محددة باستثمارات طويلة المدى، وكذلك فتح الباب أمام التمويل غير النمطي في بناء المدارس عن طريق التبرعات ومساهمات الشركات ورجال الأعمال.

- يمكن تحقيق التكامل بين القطاعات الحكومية المختلفة من أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال مثل استغلال القاعات في مراكز الشباب على مستوى الجمهورية البالغ عددها 4374 مركزاً وفقا لإحصاء عام 2018 وكذلك المرافق غير المستغلة التابعة للجامعات وغيرها من المنشآت.

- يمكن للمبادرات الرئاسية ولاسيما مبادرة «حياة كريمة» مشروع تطوير الريف المصري، والذى يعد أضخم المشروعات التنموية والذى يستهدف تحسين حياة أكثر من 60 مليون، مواطن مصري أن تسهم بشكل فعال في تقليص فجوة الإتاحة بمرحلة رياض الأطفال، حيث وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية بروتوكول تعاون مع مؤسسة «حياة كريمة»، بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية للتكامل والتنسيق المشترك فيما يتعلق بمحور التعليم وبناء الإنسان في إطار المشروع القومي «حياة كريمة»، لذا فمن أهم الأولويات هي إتاحة بداية جيدة لتعليم الأطفال من خلال بناء دور حضانة بكل القرى والمركز التي تشملها المبادرة الرئاسية.

- التكامل بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن ومنظمات المجتمع المدني للتغلب على فجوة الجودة بين دور الحضانة ورياض الأطفال الخاصة والحكومية.

- تعميم منهج «اكتشف» الذي بدأت الوزارة في تطبيقه في مرحلة رياض الأطفال في كافة دور الحضانة سواء الحكومية أو الخاصة.

- إتاحة التدريبات الخاصة بتنمية مهارات التدريس لمرحلة رياض الأطفال للمعلمات اللاتي تعملن بدور الحضانة الخاصة، واعتبار ذلك شرط ضروري من شروط تقدم المعلمات للعمل بدور الحضانة واعتماد خطة تدريبية دورية يتم تعميمها في كافة الإدارات التعليمية لضمان فرصة أكبر لتكافؤ فرص البداية الجيدة لتعليم الأطفال.

2. لتحقيق أهداف المكون الثاني الخاص بفاعلية المعلمين والقادة التربويين:

- تقييم وتقويم فاعلية منصة التدريب عن بعد التابعة للأكاديمية المهنية للمعلمين، مع ضرورة الاستفادة من قاعدة بيانات برنامج المعلمون أولاً في تطوير المنصة بما يحقق أهداف التطوير المهني المستمر لمعلمين ومديري المدارس ومشرفي وموجهي المواد التعليمية، ويكون نواة لإطار مؤسسي لمركز تدريب وتأهيل عن بعد في المستقبل.

- تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التعليم العالي لضمان إعداد المعلمين في الجامعات الحكومية بما يلبي احتياجات مشروع إصلاح التعليم، من خلال ربط الجامعات والكليات التربوية كمؤسسات تأهيل ما قبل الخدمة بالأكاديمية المهنية للمعلمين (كمؤسسة تدريب أثناء الخدمة) لوضع خريطة للخطط والاستراتيجيات والأطر التي تستهدف توحيد مفاهيم ومهارات التطوير المهني المستمر للمعلمين.

- تقدير الموقف الراهن من خلال تحليل الفجوة بين مخرجات التطوير المهني للمعلمين للأكاديمية المهنية للمعلمين ومعايير الجودة العالمية وأفضل الممارسات الدولية.

- مراجعة سياسات ترقية المعلمين لربط الحوافز بمستوى تقدم الأداء المهني، وضرورة مناقشة الاحتياجات المهنية للمعلمين، مع تدشين مجتمع ممارسة افتراضي بهدف تبادل الخبرات والمهارات.

- التعاون مع مؤسسات التعليم العالي التربوية لكي تكون فاعلاً مركزيًا في مشروع إصلاح التعليم من خلال توظيف الدراسات والبحوث التطبيقية الإجرائية والمسحية للوقوف على فاعلية المشروع ومدى تحقق أهدافه ولتقييم مكوناته وخاصة ما يتعلق بالمناهج التعليمية الجديدة وما حققته من مخرجات مهارية ومعرفية.

3. لتحقيق أهداف المكون الثالث الخاص بإصلاح التقييم:

- ضرورة الإسراع في تعديل قانون التعليم وعرضه على مجلس النواب لإقراره لضمان دخول نظام تقييم الثانوية العامة الجديد حيز التنفيذ، حيث أن استمرار القانون الحالي يعني عدم تنفيذ نظام التقييم الجديد بقوة القانون.

- إتاحة نتائج اختبار العينة الذي أجرته وزارة التربية والتعليم في ديسمبر 2021 على طلاب الصف الخامس الابتدائي بمزيد من التفصيل بدلاً من الملخص التنفيذي للنتائج الذي أتاحته الوزارة على موقعها الرسمي، والاعتماد على هذه النتائج كوسيلة للتعريف بهذه النوعية من الاختبارات وأهدافها قبل تطبيق الاختبار الوطني للصف الرابع في إبريل 2023 بدلاً من إحداث حالة من الارتباك لدى أولياء الأمور وبعض المعلمين عند تطبيقه.

- البدء في إنشاء وتجهيز مراكز اختبارات في جميع أنحاء الجمهورية، على أن تكون هذه المركز مزودة بأجهزة ثابتة سواء كانت أجهزة كمبيوتر أو تابلت بدلاً من الاعتماد على الأجهزة الخاصة بكل طالب، ويمكن استخدام هذه المراكز مستقبلاً في إجراء الاختبارات لأي مرحلة على المستوى الوطني أو اختبارات الالتحاق بالجامعات، أو اختبارات تعيين المعلمين.

- البدء في إنشاء فروع للمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في جميع المحافظات وتفويضه للإشراف على إعداد وتنفيذ الاختبارات سواء داخل المدارس أو في مراكز الاختبارات.

- منح المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي الصلاحيات اللازمة والإمكانات المطلوبة لإشراك الطلاب في جميع الاختبارات الدولية مثل بيرلز وبيزا وتيمز، وإتاحة النتائج بعد تحليلها للمهتمين.

- تكليف المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بإجراء عدد من الدراسات والبحوث التي تساعد على فهم أبرز المعوقات أمام تطبيق نظام التعليم الجديد خاصة في المرحلة الابتدائية، وتقديم الحلول وفق دراسات مسحية واقعية واستطلاعات رأي موسعة.

4. لتحقيق أهداف المكون الرابع الخاص بالتعليم القائم على الربط الشبكي:

- إعداد استراتيجية استباقية؛ لمواجهة الغش الإلكتروني.

- توجه مصر نحو الاعتماد بشكل كلي ودائم على التكنولوجيا في التعلم والتقييم يفرض على صانع القرار وضع قضية العدالة والمساواة في التعليم نصب عينيه عند تطبيق أي إجراء قد يصبح عقبة أمام الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض، إذ يجب ضمان الوصول المجاني لكافة مصادر التعلم الرقمية دون تحميل الطالب أية أعباء.

- توفير مزيد من الدعم والتأهيل للمعلم؛ لمساعدته على التكيف مع دوره الجديد من خلال توفير تدريبات حقيقية توضح له أدواره ومسئولياته، فعلى سبيل المثال أصبح من أدواره الجديدة إرشاد المتعلم لكيفية الوصول إلى المعلومات وتقييمها، وحتى لا يصبح المعلم في موقف الأقل كفاءة من طلابه في استخدام المهارات التكنولوجية فإنه يحتاج إلى التدرب على البرامج والأدوات التكنولوجية الحديثة المختلفة.

- دراسة التنسيق مع الدول ذات التجارب المماثلة في إنشاء مؤسسات تكنولوجيا التعليم وتطويره؛ للاستفادة من خبراتها، وضمان إنشاء كيان داعم فعلي للتحول التكنولوجي بالتعليم، على سبيل المثال تمتلك كوريا الجنوبية مؤسسة The Korea Education and Research Information Service (KERIS) هي مؤسسة عامة تابعة لوزارة التعليم الكورية تعمل على تعزيز المبادرات الوطنية، والعالمية في التعليم، والتنسيق والتعاون الدولي في ذات المجال، وتقع على عاتقها مسئولية إعداد ودعم السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في التعليم بدءًا من رياض الأطفال وحتى التعليم العالي.

"حقق مشروع إصلاح التعليم بعض الأهداف ولكن مازالت هناك أهداف أخرى تتطلب الاستمرار في جهود الإصلاح للوصول إليها".

خاتمة:

يعد برنامج إصلاح التعليم الذي بدأته وزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي 2018/2019 وسوف يستمر حتى مارس 2025 أحد أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة المصرية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030 التي تستهدف في المقام الأول بناء الإنسان المصري، خاصةً بعد حالة التدهور التي عانى منها نظام التعليم حتى عام 2017، وتراجع مستوى جودة الخدمة التعليمية في ظل تدهور البنية التحتية والتكنولوجية للمدارس الحكومية، وزيادة العجز في أعداد المعلمين وضعف تأهيلهم قبل وأثناء الخدمة، وارتفاع كثافات الفصول، وخروج عملية التعليم والتعلم من المدارس إلى مراكز الدروس الخصوصية، وفشل نظام التقييم المتبع في قياس مهارات التفكير العليا لدى الطلاب في ظل الاعتماد على الحفظ والتلقين، ما أدى إلى تراجع مستوى الطلاب المشاركين في الاختبارات الدولية مقارنةً بنظرائهم من نظم التعليم الأخرى.

وفي سبيل معالجة أكبر قدر ممكن من المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم المصري، فقد ركزت وزارة التربية والتعليم في تعاونها مع البنك الدولي على أربعة مجالات رئيسية، هي: مرحلة رياض الأطفال، والمعلمين والمديرين، ونظام التقييم، والتوسع في التعليم القائم على الربط الشبكي؛ بالإضافة إلى البدء في تطبيق مناهج دراسية جديدة كلياً على تلاميذ رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية، على أن يتم استبدال المناهج القديمة بمناهج جديدة للصف الدراسي الأعلى لنفس التلاميذ مع بداية كل عام دراسي، وقد تمكنت الوزارة من تحقيق بعض الأهداف الخاصة بتدريب عدد من المعلمين، ونظام التقييم في الصف الرابع الابتدائي، وتغيير نظام امتحانات الثانوية العامة على الرغم من المشكلات التي واجهت تطبيقها إلكترونياً، والتوسع في الخدمات التعليمية القائمة على الربط الشبكي وتوفير مصادر التعلم الإلكترونية خلال عامي الجائحة.

على الرغم من تحقيق بعض الأهداف، إلا إن النسبة الأكبر من أهداف المشروع ماتزال تحتاج إلى جهود أكبر على المستوى الإداري، والتشريعي، والتكنولوجي، بالإضافة إلى حاجة الوزارة لاستراتيجية تواصل جيدة تساعدها على توضيح أهداف وإجراءات نظام التعليم الجديد، بما يقلل من المقاومة المجتمعية التي تواجه جهود الإصلاح سواء من خارج المنظومة التعليمية أو من داخلها. في الأخير، يمكن اعتبار تمديد المشروع مع البنك الدولي حتى مارس 2025 فرصة سانحة أمام الوزارة لتحقيق الأهداف المنشودة من نظام التعليم الجيد، ولكن هذه الفرصة تحتاج اتباع سياسات جديدة في التنفيذ من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة بنهاية المشروع.

أولاً: المراجع العربية

1. اليونسكو (2020): التعليم عن بعد: مفهومه، أدواته واستراتيجياته. دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني. مكتب الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة - اليونسكو.
2. إيمان محمد نزيه (2021): فاعلية منصة إدمودو (Edmodo) التعليمية في تدريس موضوعات الجغرافيا على تنمية بعض مهارات التفكير لدي تلاميذ المرحلة الإعدادية. رسالة ماجستير منشورة. كلية التربية جامعة المنوفية.
3. رئاسة مجلس الوزراء (17 فبراير, 2022): رئيس الوزراء يستعرض مع وزير التربية والتعليم إجراءات تطوير منظومة التعليم في مصر خلال الفترة (2017-2022). تم الاسترداد من

https://www.facebook.com/100064812882317/posts/340770871426673/?d=n

4. برنامج الحكاية. (5 فبراير, 2022). المداخلة الكاملة لـ وزير التربية والتعليم وأ. وداد حمدي المدرسة المعتدى عليها بسبب منعها الغش. تم الاسترداد من

https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=1aYldaKrlac&fbclid=IwAR2nGGKp9DQqM-HVOzXvJI-VrghillYETolRy808Pwa9UHH1uo66vToIi-k4

5. تقرير البنك الدولي برقم Report No: PAD2644 - March 23, 2018.
6. وزارة التربية والتعليم

https://moe.gov.eg/what-s-on/news/protocol-with-the-decent-life /.

7. وزارة التضامن الاجتماعي

https://www.moss.gov.eg/Sites/MOSA/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=19

8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&ind_id=1082

ثانياً: المراجع الأجنبية:

9. Badran, A., Eid, L., Abozaied, H., & Nagy, N. (2021). Egypt's ICT Reform: Adoption Decisions and Perspectives of Secondary School Teachers during COVID-19. AERA Open.
10. Crumpton, Bridget Sabine (2022, April): Disclosable Restructuring Paper - Supporting Egypt Education Reform Project - P157809 (English). Washington, D.C.: World Bank Group. Retrieved:

    http://documents.worldbank.org/curated/en/099750104072215000/P15780907d22fd05d093b-806b88a5edb4e1
11. Crumpton, Bridget Sabine (2022, March): Disclosable Version of the ISR - Supporting Egypt Education Reform Project - P157809 - Sequence No: 09 (English). Washington, D.C.: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099140103242214213/P15780904a83af06f-093b9011cc9feba46c
12. Crumpton, Bridget Sabine (2021, October): Disclosable Version of the ISR - Supporting Egypt Education Reform Project - P157809 - Sequence No: 08 (English). Washington, D.C.: World Bank Group.

    http://documents.worldbank.org/curated/en/913801634926566890/Disclosable-Version-of-the-ISR-Supporting-Egypt-Education-Reform-Project-P157809-Sequence-No-08
13. Egypt - Supporting Egypt Education Reform Project. (2018). Retrieved from: http://documents.worldbank.org/curated/en/346091522415590465/Egypt-Supporting-Egypt-Education-Reform-Project
14. El Zayat, N. (2020). Egypt: K-12 Egyptian Knowledge Bank Study Portal and New form of Assessment. OECD Publishing. Retrieved from:

    https://documents1.worldbank.org/curated/en/191341599145436193/pdf/Egypt-K-12-Egyptian-Knowledge-Bank-Study-Portal-and-New-Form-of-Assessment.pdf
15. KERIS. (n.d.). Retrieved from KERIS: https://www.keris.or.kr/eng/main.do
16. Moreno Olmedilla, & Juan Manuel. (2017): Egypt - Supporting Egypt Education Reform Project: Concept Project Information Document-Integrated Safeguards Data Sheet. Retrieved from:

    http://documents.worldbank.org/curated/en/884561509632497421/Concept-Project-Information-Document-Integrated-Safeguards-Data-Sheet
17. Moreno Olmedilla, & Juan Manuel. (2020, July). Disclosable Version of the ISR - Supporting Egypt Education Reform Project. Retrieved from:

    http://documents.worldbank.org/curated/en/647731596139289686/Disclosable-Version-of-the-ISR-Supporting-Egypt-Education-Reform-Project-P157809-Sequence-No-05
18. Tawil, S. (2020). Six months into a crisis: Reflections on international efforts to harness technology to maintain the continuity of learning. UNESCO.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies